



جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

ملحقة السوق

قسم: علوم اقتصادية

آليات دعم المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة 2007 - 2017

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاديات عمل

الأستاذة المشرفة:

- د/ ساجي فاطيمة

من إعداد الطالبتين:

- زروقي عتيقة

- صديق محجوبة

لجنة المناقشة

| الصفة | الرتبة | أعضاء اللجنة |
|--------------|---------------|---------------|
| رئيسا | أستاذ محاضر ب | بلعجين خالدية |
| مشرفا ومقررا | أستاذ محاضر أ | ساجي فاطيمة |
| عضوا ومناقشا | أستاذ مساعد أ | داودي ميمونة |

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي سير لنا الظروف

وأنعم علينا بالقوة والصبر حتى وصلنا إلى ما نحن عليه، ونشكره على نعمة العقل

التي أوصلتنا إلى هذا المستوى

نتوجه بالشكر والثناء العطر والشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى الدكتورة المؤطرة: ساجي فاطيمة

على كل ما قدمته من توجيهات قيمة وملاحظات وعلى الجهد الذي بذلته من أجلنا

كما نتقدم بالشكر الخاص أيضا لجميع أساتذة وعمال الكلية.

والشكر موصول أيضا إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تحقيق هذا العمل المتواضع

ومناقشتهم وإبدائهم ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة

كما نشكر جميع من ساعدنا في إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد .



الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع
والذي اهديه:

(إلى روح أبي الطاهرة) أدعو الله له بالرحمة و المغفرة الى أن يجمعنا
رب العباد في الجنة إن شاء الله.

و أدعو الرحيم الحليم أن يجعلها صدقة جارية في ميزان حسناته ونورا في قبره.

و إلى أُمي العزيزة أكرمها الله وأطال في عمرها بالخير والبركات

إلى زوجي الغالي الذي وقف معي في السراء والضراء

وشجعني في إتمام هذا العمل

دون أن انسي ابنتي "ملاك" وابني "أيوب"

إلى كل أخوتي وأخواتي "عتيقة"

إلى كل الأهل والأصدقاء.

وكل موظفي وزارة البريد والمواصلات والتكنولوجيات والرقمنة

محبوبة

التي توفرت لي



الأهـلـاء

ها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفنا فيها واضحاً وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول اليه مهما كان صعباً وها نحن وصلنا وببيدنا شعلة علم وسنحرص عليها كل الحرص حتى لا تنطفئ وشكراً لله أولاً وأخيراً على أن وفقنا على ذلك
ثم أتقدم بالشكر إلى القلب الحنون من كانت بجانبني بكل المراحل التي مضت من تلذذ و معاناه وكانت شمعة تحترق لتنير دربي " أمي الحبيبة"
وكما أن الفضل كل الفضل إلى الذي علمني الصعود وعيناه تراقبني وساعدني بكل مراحل حياتي " أبي الغالي " و أيضا اهدي تخرجي إلى لكل من كان له بصمة في حياتي فلكم كل الود والاحترام.

وإلى كل إخوتي وأختي "هند" وإلى كل أهلي دون استثناء

وإلى شريكتي في هذا العمل "محبوبة"

وإلى صديقتي "مليكة"، "أمل"، "عتيقة" ووكل موظفي مديرية الشؤون الدينية والأوقاف

نبارت"

عتيقة

عتيقة



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المرافقة المقاولاتية في تعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسلمين بذلك الضوء على واقع المرافقة والدعم المقاولاتية في الجزائر، حيث قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء خصصنا جزءها الأول للإطار المفاهيمي للمقاولاتية والجزء الثاني للمرافقة المقاولاتية أما الجزء الثالث فقد خصصناه لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدادها وكذا أهم أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية. وتوصلنا من خلال دراستنا إلى عدة نتائج أهمها رغم أن أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية التي وضعها الجزائر في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها ساهمت في تنمية النشاط الاقتصادي، إلا أنها لازالت تواجه العديد من العراقيل من أهمها عدم اهتمام أصحاب المشاريع بمختلف أشكال المرافقة بل يركزون على الدعم المالي مع ضعف في التنسيق مع أجهزة الدعم والمرافقة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المرافقة المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أجهزة الدعم.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de l'accompagnement d'entrepreneuriat dans la promotion de la création des petites et moyennes entreprises, en soulignant la réalité du soutien et de l'accompagnement entrepreneurial en Algérie. Notre thèse comporte trois parties dont la première partie est consacrée au cadre conceptuel de l'entrepreneuriat, la seconde pour l'accompagnement d'entrepreneuriat et la troisième partie a été consacrée pour Identifier et énumérer les petites et moyennes entreprises et les principaux appareils de l'accompagnement entrepreneurial.

Notre étude nous a permis de tirer un certain nombre de conclusions, dont la plus importante est le fait que malgré tous les appareils et les outils mis par l'Algérie dans l'accompagnement d'entrepreneuriat dans la création des petites et moyennes entreprises qui a contribué au développement de l'activité économique, mais elles sont toujours confrontées à de nombreux obstacles dont la dépendance totale du soutien financier et un manque de coordination avec les appareils d'accompagnement.

Mots clés : entrepreneuriat, accompagnement d'entrepreneuriat, petit et moyen entreprises, dispositifs de soutien.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الاختصارات

أ..... مقدمة

الفصل الأول: المقاوالتية أسس ومفاهيم

07 تمهيد

08 المبحث الأول: الإطار النظري للمقاوالتية

08 المطلب الأول: ماهية المقاوالتية

11 المطلب الثاني: أهمية وأهداف المقاوالتية

15 المبحث الثاني: عوامل نجاح المقاوالتية

15 المطلب الأول: التمويل والمرافقة المقاوالتية

17 المطلب الثاني: روح المقاوالتية

20 المبحث الثالث: نظريات ومدارس المقاوالتية ومعوقاتها

20 المطلب الأول: نظريات ومدارس المقاوالتية

28 المطلب الثاني: معوقات المقاوالتية

29 خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الدعم والمرافقة المقاوالتية

31 تمهيد

32 المبحث الأول: المرافقة المقاوالتية

32 المطلب الأول: مفاهيم حول المرافقة المقاوالتية

35 المطلب الثاني: مراحل عملية المرافقة:

| | |
|--|---|
| 37 | المبحث الثاني: أسس وخصائص المقاوالاتية |
| 37 | المطلب الأول: أسس المرافقة المقاوالاتية |
| 38 | المطلب الثاني: خصائص المرافقة المقاوالاتية |
| 40 | المبحث الثالث: ميكانيزمات المرافقة المقاوالاتية |
| 40 | المطلب الأول: أشكال المرافقة المقاوالاتية |
| 41 | المطلب الثاني: مستويات المرافقة |
| 46 | خلاصة الفصل |
| <u>الفصل الثالث: واقع المرافقة والدعم المقاوالاتية في الجزائر</u> | |
| 48 | تمهيد |
| 49 | المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |
| 49 | المطلب الأول: نشأت وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |
| 55 | المطلب الثاني: دور المقاوالاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر |
| 61 | المبحث الثاني: أجهزة دعم والمرافقة المقاوالاتية في الجزائر |
| 61 | المطلب الأول: أجهزة دعم المقاوالاتية |
| 75 | المطلب الثاني: هيئات المرافقة المقاوالاتية وصناديق ضمان القروض في الجزائر |
| 85 | المبحث الثالث: معوقات أجهزة دعم والمرافقة المقاوالاتية في الجزائر وآليات التغلب عليها |
| 85 | المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه أجهزة دعم والمرافقة المقاوالاتية في الجزائر |
| 88 | المطلب الثاني: آليات التغلب على الصعوبات التي تواجه أجهزة دعم والمرافقة المقاوالاتية في الجزائر |
| 90 | خلاصة الفصل |
| 92 | خاتمة |
| 96 | قائمة المراجع |

قائمة الجداول والأشكال والمختصرات

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|-------|
| 52 | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تعريف البنك الدولي | (3-1) |
| 53 | توزيع المؤسسات ص وم في الجزائر حسب القانون 02-17: | (3-2) |
| 54 | تعداد الم ص م في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2007 وسنة 2017 | (3-3) |
| 55 | التعداد الكلي للم ص وم حتى نهاية سنة 2017: | (3-4) |
| 56 | مساهمة المقاولاتية في خلق فرص الشغل والنمو الاقتصادي | (3-5) |
| 57 | مساهمة المقاولاتية في زيادة القيمة المضافة | (3-6) |
| 59 | مساهمة المقاولاتية في زيادة الناتج الداخلي الخام | (3-7) |
| 66 | أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر في صيغة التمويل الثلاثي | (3-8) |
| 67 | أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر في صيغة التمويل الثلاثي | (3-9) |

قائمة الأشكال:

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|-----------------------------|-------|
| 39 | خصائص المرافقة الجيدة | (2-1) |
| 45 | أبعاد الأداء الفعال للشبكات | (2-2) |

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

| الرقم | الاختصار | العبرة | الدلالة |
|-------|----------|--|---|
| 01 | الم ص م | Petite et Moyenne Entreprises | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. |
| 02 | ANSEJ | Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes. | الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب |
| 03 | ANGEM | Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. | وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر |
| 04 | PIB | Produit Intérieur Brut. | الناتج الداخلي الخام |
| 05 | APSI | Agence pour la Promotion, le Soutien et le Suivi des Investissements. | الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار |
| 06 | CNAC | La Caisse Nationale d'Assurance Chômage. | الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة |
| 07 | ANDI | L'Agence Nationale de Développement de l'Investissement | الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار |
| 08 | TPE | Très Petit Entreprise | المؤسسات الصغيرة |
| 09 | PE | Petit Entreprise | المؤسسات الصغيرة |
| 10 | ME | Moyennes Entreprise | المؤسسات المتوسطة |
| 11 | FGAR | Fonds de GARantie des credits | صندوق ضمان القروض |
| 12 | ANDPME | l'Agence National de Développement de la PME | الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 13 | CGCI-PME | Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement PME | صندوق ضمان قروض (الم ص م). |
| 14 | ONS | Office National des Statistiques | الديوان الوطني للإحصائيات |
| 15 | CNUCED | Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية |
| 16 | ONUDI | Organisation des Nations unies pour le développement industriel | منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية |
| 17 | UNESCWA | Commission économique et sociale des Nations Unies pour l'Asie occidentale | لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا |
| 18 | BADR | La banque de l'agriculture et du développement rural | بنك الزراعة والتنمية الريفية |
| 19 | CPA | Le Crédit populaire d'Algérie | القرض الشعبي الجزائري |
| 20 | BDL | La banque de développement local | بنك التنمية المحلية |
| 21 | BEA | La Banque Extérieure d'Algérie | بنك الجزائر الخارجي |
| 22 | BNA | La Banque nationale d'Algérie | البنك الوطني الجزائري |

مقدمة

أبرزت التحولات الاقتصادية نمطا جديدا في مجال الأعمال تجسد في تزايد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وباقتصاد المعرفة كمصدر للثروة من جهة أخرى.

إن هذا التحول أعطى دفعا أكبر لمجهودات البحث العلمي والتجديد التكنولوجي على المستويين الكلي والجزئي، وقد تركز ذلك من خلال دعم أنظمة الابتكار الوطنية وتشيد مراكز تجديد وطنية وجهوية وكذا مضاعفة التخصصات الموجهة لموازنات البحث والتطور على مستوى المؤسسات.

ويتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المؤسسات الكبرى في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال توفر فرص العمل وتنويع الهيكل الصناعي وتلبية الطلب الداخلي من السلع والخدمات وترقية الصادرات ومساهمتها في جذب المدخرات المحلية وفي القيمة المضافة.

فمع انهيار النظام الاشتراكي وسيطرت الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي وبرز أنماط جديدة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، أصبحت معظم دول العالم باختلاف سياساتها ومستويات التنمية فيها تهتم وتسعى بتشجيع الاستثمارات وخاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجزائر كغيرها من الدول شهدت هي الأخرى عدة أزمات منذ الاستقلال إلى غاية التسعينات، بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982 وثلثها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986 بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، واعتبار قطاع المحروقات المورد الوحيد لتمويل التنمية رغم تنوع الثروات المادية والبشرية وفي ظل هذه الظروف باشرت الجزائر بإصلاحات تنموية نذكر منها على سبيل المثال منها المخطط الثلاثي وبرنامج توطيد النمو، التي كانت في مجملها تهدف بالدرجة الأولى إلى إنعاش مختلف القطاعات خاصة منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وتعتبر هذه الأخيرة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال كونها أحد الإستراتيجيات الرئيسة لتقليل من البطالة التي لها إفرانها المختلفة على جميع الميادين متعددة الطابع الاقتصادي إلى الجانب النفسي والثقافي حتى البعد الأمني .

وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع، إلا أن إنشاء وتطوير هذه المؤسسات لا يزال يلقي العديد من الصعوبات والعراقيل، وبالأخص في الدول النامية نظرا للاقتصاد الهش لهذه الدول، فقد عملت الجزائر على غرار العديد

من الدول على إنشاء هيئات وأساليب من شأنها دعم ومرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات وتبنى برامج لرعايتها وضمان البيئة المناسبة لاستمرار هذه المؤسسات بهدف المساعدة في مواجهة الصعوبات التي تعاني منها إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ لممارسة نشاطها وتحضير الأرضية المناسبة لإنشاء مؤسسات جديدة قادرة على المنافسة في السوق.

2- الإشكالية:

ومنه تتضح معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الجوهرى التالى:
ما هو واقع أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية فى الجزائر؟.

3- الأسئلة الفرعية:

- ويندرج ضمن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:
- ماهية المقاولاتية وما هي عوامل نجاحها ومعوقاتها؟.
 - ما المقصود بالمرافقة المقاولاتية وما هي أنواعها وخصائصها؟.
 - فيما تتمثل أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية فى الجزائر وكيف ساهمت المقاولاتية فى دعم النشاط الاقتصادى؟.

4- فرضيات البحث:

- تدور دراستنا شكلا ومضمونا فى محاولة اختبار صحة الفرضيات التالية:
- المقاولاتية هي مجموع من الأنشطة والآليات التي تمكن الأفراد من إنشاء مؤسساتهم.
 - يعتبر أسلوب المرافقة المقاولاتية من بين الحلول المساعدة للحفاظ على حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وضمان بقائها واستمراريتها.
 - ساهمت آليات الدعم والمرافقة المقاولاتية فى دعم النشاط الاقتصادى بالجزائر.

5- أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز الأهم منها فيما يلى:
- تسليط الضوء على التأصيل النظرى لمفهومى المقاولاتية والمرافقة المقاولاتية.
 - التعرف على مختلف هيئات الدعم المرافقة الموجودة فى الجزائر وآلية عملها.

– إبراز دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– إبراز واقع الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر.

6- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في التركيز على أهم آليات الدعم والمرافقة المقاولاتية التي بدورها ساعدت على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتذليل العقبات التي تواجهها مما يجعلها قادرة على التنافس والاستمرار، مسلطين بذلك الضوء على واقع آليات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر.

7- حدود البحث:

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

– الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة 2007-2017.

– الحدود المكانية: تتعلق الدراسة بتقييم واقع الدعم والمرافقة المقاولاتية وعرض أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر.

8- أسباب اختيار الموضوع:

أما عن دوافع اختيار الموضوع فيتمثل فيما يلي:

أ- أسباب موضوعية:

– الاهتمام المتزايد الذي يخصص به موضوع المقاولاتية من طرف الباحثين والاقتصاديين وحكومات الدول المتقدمة منها والنامية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

– أهمية الدعم المرافقة المقاولاتية في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها إحدى الركائز التي تقوم عليها سياسات تطوير الاقتصاد.

– الإثراء العلمي للموضوع.

ب- أسباب ذاتية:

– ميول شخصي للموضوع .

9- منهج وأدوات البحث:

قصد الإحاطة بأهم جوانب البحث سنعتمد على المنهج الوصفي الذي يناسب الجانب النظري للموضوع من خلال استعراض الجوانب النظرية والتأصيل العلمي لمختلف المفاهيم لمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات المجمعة من المواقع الرسمية لأجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية.

10- أدوات الدراسة:

تماشياً مع المنهج المستخدم استخدمنا الأساليب التالية:

- البحث المكتبي: من خلال تصفح المراجع باللغة العربية الكتب، المجلات، الدوريات، المقالات، الرسائل وأطروحات الماجستير ودكتوراه ومذكرات الماستر.
- البحث في شبكة الانترنت من خلال البحث في مختلف مواقع ذات الصلة بموضوع بحثنا.
- القوانين والتشريعات ذات الصلة بموضوع بحثنا

11- الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تناولت البحث في بعض جوانب الموضوع:

أ- دراسة ل: صندرة سايب، دور المرافقة في دعم وإنشاء المؤسسة الصغيرة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم تسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، والتي عالجت إشكالية: ما مدى مساهمة المرافقة في رفع المخاطر عن المنشئ وعن مؤسسته الصغيرة؟ ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثة: تبين أن 20% من المسيرين والمالك لجوءوا إلى الحصول على استشارة خارج إطار البنك -والوكالة . أنه قد توجد العديد من المصاعب التي تواجه المنشئين عند قيامهم بإنشاء مؤسستهم -وأبرزها البحث عن الزبائن.

ب- دراسة ل: قوجيل مُجد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015-2016 والتي كانت اشكاليته: ما مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم وتنمية البروز المقاولاتي في الجزائر؟ ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها

الباحث نذكر: أثبتت الدراسة ضعف فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر وأن المقاولاتية تواجه قيودا كثيرة في الجزائر.

ج- دراسة ل: أمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر- واقع وأفاق-دراسة حالة: محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير، شعبة: تسيير المنظمات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة 2016-2017، والتي عاجلت إشكالية: ما مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية المنتهجة من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثة: رغم الدور الفعال لآليات التمويل المصغر، ونظام المحاضن في الجزائر إلا أن غياب التنسيق والتجانس فيما بينها يحد من تحقيق أهدافها التنموية.

أما ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات في كونها تحاول أن تقف على واقع أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2007-2017).

11- هيكل البحث:

من أجل معالجة الموضوع سيتم تقسيمه إلى ثلاثة فصول على النحو الموالي: الفصل الأول يتناول المقاولاتية أسس ومفاهيم حيث نتطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للمقاولاتية، وفي المبحث الثاني إلى عوامل نجاح المقاولاتية والمبحث الثالث نظريات ومدارس المقاولاتية ومعوقاتها الفصل الثاني: والذي سنخصه للدعم والمرافقة المقاولاتية وذلك من خلال ثلاث مباحث المبحث الأول تقديم نظري حول المرافقة المقاولاتية وفي المبحث الثاني فسنتناول فيه أسس وخصائص المرافقة وفي المبحث الثالث عرض ميكانيزمات المرافقة المقاولاتية أما الفصل الثالث خصصناه لإبراز واقع المرافقة والدعم المقاولاتية في الجزائر حيث نتطرق في المبحث الأول إلى المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر، وفي المبحث الثاني أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر والمبحث الثالث معوقات أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر وآليات التغلب عليها.

الفصل الأول

المقاولاتية أسس ومفاهيم

تمهيد:

إن التغيرات والتحويلات العميقة التي مست الاقتصاد العالمي أدت إلى ضرورة الاهتمام بموضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة حيث أضحى المشاريع المقاولاتية هي القاطرة الأمامية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية خاصة مع زيادة التنافسية ، و انفتاح الاسواق والتقدم التكنولوجي الهائل وما صاحبها من تطبيق لمعايير جديدة سواء تلك المتعلقة بالجودة وطرق الانتاج وتقديم الخدمة أو تلك المعايير المتعلقة بجودة التقارير المالية كل هذا أدى الى زيادة تعقيد بيئة الأعمال المعاصرة

ونظرا لأهمية المقاولاتية المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطوير المقاولين ومؤسساتهم وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى تقديم أسس ومفاهيم حول المقاولاتية من خلال ثلاث مباحث التالية:

* المبحث الأول: الإطار النظري للمقاولاتية.

* المبحث الثاني: عوامل نجاح المقاولاتية .

* المبحث الثالث: نظريات ومدارس المقاولاتية ومعوقاتهما.

المبحث الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

أضحت المقاولاتية تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وعرف موضوعها اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا لكونها قاطرة نموه، ومما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش موضوع المقاولاتية في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية

إن المقاولاتية ظاهرة موجودة منذ القدم تحمل في طياتها معاني ورموز عديدة، لكن يبقى من الصعب إعطاء مفهوم يلقي إجماع عدد من الكتاب، مع ذلك عرفوا المقاولاتية انطلاقا من الفعل المقاولاتي المنجز من طرف المحرك/الفاعل الرئيسي وهو المقاول، لذا وجب قبل التطرق إلى تعريف المقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول¹.

1- مفهوم المقاول:

تطور مفهوم المقاول بمرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يتحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان (J.B.Say 1803)* من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة، ويعتبره يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة، أما بالنسبة لـ "شومبيتر"^{**} المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة "التدمير الخلاق في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة"، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.²

¹ نُجْد قوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، أطروحة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2015-2016، ص 14.

* جون باتيس ساي: إقتصادي فرنسي ولد في 05 جانفي 1767م بليون وتوفي في 15 نوفمبر 1832م بباريس.

** جوزيف شمبتر: اقتصادي نمساوي أمريكي ولد في 08 فيفري 1883 بالتشيك وتوفي 08 جانفي 1950 كان وزير مالية النمسا لسنة 1919م ثم أصبح يدرس في هارفرد واستقر في أمريكا وهو يعتبر أول عالم قام بتطوير نظرية المقاولاتية.

² خذري توفيق، حسن بن طاهر "المقاول كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - المسارات والمحددات" مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 05/06/2013 جامعة الوادي، ص4 الجزائر، ص 3.

وقد تم تعريف المقاول بأنه هو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يجب حل المشاكل ويجب التسيير، الذي يصارع الروتين ويفرض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة.

وكما نجد أن المقاول في اللغة الفرنسية هو الذي يأخذ أو يتوسط بين شيئين ولديه القدرة على أخذ موقع ما بين المورد والزيون، وكذلك القدرة على أخذ المخاطرة والعمل على تحويل الموارد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى من الإنتاجية¹.

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل -إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع بهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد².

لقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب وهي³:

1-1- المقاربة الوظيفية :

هذه المقاربة التي يمثلها (Shumpeter) وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته "التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

1-2- المقاربة التي تركز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:

ترتكز هذه المقاربة على الخصائص البسيكولوجية للمقاول، مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط (Weber) الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية، وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

¹ خذري توفيق، حسن بن طاهر، "المقاول كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - المسارات والمحددات"، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² الجودي محمد علي، " نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014-2015، ص 22.

³ خذري توفيق، حسن بن طاهر، "المقاول كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - المسارات والمحددات"، مرجع سبق ذكره، ص 4.

1-3- المقاربة العملياتية أو التشغيلية:

لقد أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الاهتمام بما يفعل المقاول وليس شخصه، يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل وهذا ما سماه (Schumpeter) بالملكة الصغيرة إضافة إلى ذلك لا يوجد حدود معينة لسلوك أخذ المخاطرة سواء للأفراد أو المؤسسات فكلما كانت المخاطرة أقل يكون الفرد عبارة عن عامل، وكلما زادت درجتها يصبح مقاول.

2- ماهية المقاولاتية:

إن أغلب التعريفات تتفق في تعريف المقاولاتية على أنها: نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي، كما عرفت المقاولاتية بأنها مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات " أي أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: عرني وتنسيقي، وهيكلية¹ :

- البعد المعرفي: هو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاول وتتميز بفكر استراتيجي، يفسر أيضا بسرعة رد الفعل والقدرة الفرد على ترجمة الأحداث، وفهم ما يجب فعله من خلال ما حدث نتيجة التجربة السابقة والحالية المعارف، الاستعدادات، حالات الخضوع لتأثير الميولات، الانفعالات، لكن أيضا مجموعة المعارف المكتسبة اللازمة للفرد.

- البعد التنسيقي: الناتج عن الفعل المقاولاتي والذي يقود المقاول للتموقع مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل التنظيمي.

¹ محمد قوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر" المرجع السابق ذكره، ص 15.

- البعد الهيكلي: الذي يهتم بالإدماج المقاولاتي وحول خاصية (الغاية) الملموس (والذاتية) غير الملموس، هذه الصورة تضع المقاول ومنظّمته في ارتباط وطيد وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المنظمة ومنشئها.

وعرفت أيضا أنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. أما بالنسبة للإنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور (*Howard Stevenson) يوضح بأن: "مصطلح المقاولاتية يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها"¹ وعرفت أيضا المقاولاتية المرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة المقاول بطريقتين²:

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة تدمج لإنشاء مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
 - على أساس تخصص جامعي: العلم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي لمواجهة الخطر.
- و عليه يمكن تعريف المقاولاتية بأنها "مجموعة من الآليات، و الأنشطة التي تمكن الفرد من إنشاء مؤسسة غير النمطية من خلال البحث عن الفرص المتاحة و استغلالها، و هذا الأخير يتمتع بخصائص معينة تمكنه من تجسيد فكرة و خلق قيمة".

¹ خذري توفيق، حسن بن طاهر، "المقاولاتية كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - المسارات والمحددات"، المرجع السابق ذكره، ص 5.

² أيوب صكري وآخرون، "واقع التعليم المقاولاتية في الجزائر- الإنجازات والطموحات-"، مجلة الاقتصاديات المال والأعمال ديسمبر 2017، ب م، ص، ص: 13-14.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية من أهم الآليات التي يعتمد عليها صناع القرار لتنشيط الحركة التنموية على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية لذا سوف نتطرق في هذا الطلب إلى أهمية وأهداف المقاولاتية.

1- أهمية المقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية مهمة في المجتمعات المعاصرة لما تحدثه من آثار إيجابية تتمثل فيما يلي¹:

- الرفع من مستويات الإنتاج بخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.
- زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها .
- تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق.
- تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق.
- وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.
- تشكل متنفسا يسمح للمقاولين بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي سيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن واللجوء إلى العمل الحر.
- تشجيع المبادرة الفردية وازدهارها في أي مجتمع يتطلب العمل على غرس الرغبة في المبادرة ونشر روح المقاولاتية بين أفرادها.
- المنظمات الحديثة أصبحت تشجع الحس المقاولاتي على جميع مستويات المنظم.
- إحداث التغيير والتحول، إذ يعتبر الإبداع من أهم الخصائص المميزة للمقاولاتية، خاصة أن المنظمات المقاولاتية تعمل كوكيل للتغيير من خلال ممارسة الأنشطة المقاولاتية².
- إيجاد العديد من المشروعات التي تعتبر مهمة لتطوير الاقتصاد وتنميته.
- إيجاد فرص العمل ذات الأهمية على المدى الطويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

¹ بشري عائشة، عمر يوسف جميلة، "الحماية الملكية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامه خميس مليانة، 2015-2016، ص 23.

² بوعلام أحمد، "المقاولاتية والمشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص 5.

- زيادة الكفاءة من خلال زيادة التنافس، إذ أن دخول متنافسين جدد يحفز الآخرين للاستجابة كفو وفعال.
- إحداث التغير في هيكل السوق والعمل من خلال تبني الإبداع التنظيمي والتكنولوجي.
يمكن إبراز أهمية المقاولاتية أيضا من خلال دور وأهمية المؤسسات الصغيرة ومزاياها العديدة في المجتمع، مثل رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي والنمو الاقتصادي، وأثارها الاجتماعية الأخرى في الحد الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، الادخار والاستثمار والصادرات، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تداخلا كبيرا بين مفهومي المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة، فهما ليسا مترادفين أو متشابهين كما يعتقد الكثير من الناس، فليس كل من ينشئ مؤسسة صغيرة هو مقاول فالمؤسسات الصغيرة التقليدية هي المؤسسات التي تنشأ، وتبقى على حالها بدون تطور لأنهم يفتقدون المهارات الرؤية الإستراتيجية، والتسيير المقاولاتي الضروري لنمو وتطور المؤسسة الصغيرة، أما المقاول فهو من يقيم عمل صغير تم يحوله إلى عمل كبير من خلال التفكير الاستراتيجي والإبداع والابتكار المستمر، مما يجعلها مؤسسات مقاولاتية داعمة للتنمية¹.

2- أهداف المقاولاتية:

تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولاتية حسب طبيعتها، بل حسب وجهة النظر داخلها، أي وجهات نظر المساهمين والعمال والإدارة والنقابات، من بين الأهداف التي تمارسها المقاولاتية، يمكن الإشارة إلى ما يلي:²
- خدمة السوق: وتأتي ذلك بإنتاج سلع وخدمات متطابقة للطلب الفعلي، فلا يمكن للمقاول أن تصمد في خصم المناخ الاقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق من مهام المركزية.
- تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح: الحصول على أرباح مالية وتعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاول أهم هدف يسعى لتحقيقه، وبرى الكثير من الاقتصاديين أن الربح هدف مشروع، لأن المنظم يتحمل المخاطرة وبالتالي فإن الربح هو بمثابة مقابل مالي للمخاطرة، كما أن كل مساهم في المقاولاتية يحفز الحصول على نسب من الربح الموزع على شكل مقاسم، فالمقاولاتية إذا لم تعد تجني أرباحا كافية، فإن المستثمرين المحتملين سينفرون من أسمائها المعروفة مما يكون خطرا على نموها وانتشاره.

¹ مُجَّد قوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 23-24.

² www. Balogspot. Com/ 2014/ 3/ blog-post_2316.hotmail vu le 13/02/2019 10h00 أهداف المقاولاتية

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي¹؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولات.
- المساهمة في نمو الاقتصاد إذ أصبحت المقاولات تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجارا.
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة.
- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها ولهذا تعتبر المقاولات عنصر تثبيت للسكان بحكم قدر على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة.
- المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولات من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

¹ زريق سوسن؛ بن حراث حياة، "المقاولاتية النسوية في الصناعات التقليدية عرض تجربة المغرب"، مجلة المالية والأسواق، ص 175.

المبحث الثاني: عوامل نجاح المقاولاتية

يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة مجموعة من المشاكل التي تعيق نشاطهم، ومن أهم هذه المشاكل هي الافتقار إلى الخبرة، إغفال القوانين المطبقة الخاصة بالمنافسة، السوق وإجراءات طلب العروض، مع مراعاة أن نوعية هذه المشاكل ودرجة حدتها تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية الخاصة بها.

المطلب الأول: التمويل والمرافقة المقاولاتية

يعد التمويل المقاولاتية أمراً حاسماً في تجسيد المشاريع الاستثمارية خاصة في مرحلة الانطلاق، باعتبارها المحرك الجوهرية لكل من فرص العمل والابتكار والنمو وبالتالي خلق الثروة، إذ تتطلب المؤسسات الناشئة إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل تغطية احتياجاتها ووظائفها المعتادة. إذ انطوت عمليات المرافقة المقاولات على خطوات وتسهيلات أساسية متمثلة في الجانب التمويلي، الإداري والتنظيمي، حيث سيتم التطرق إلى الجانب التنظيمي في المبحث الأول من الفصل الثالث في نشأت وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الجهود المبذولة في الإصلاحات القانونية والتنظيمية وفيما يلي سنتطرق إلى:

1- تمويل المقاولاتية:

في إطار ترقية الوسطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، جاءت بروتوكولات اتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع خمسة بنوك وطنية هي: ¹BADR, CPA, BDL, BEA, BNA، كما جاء في المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه سيتم إنشاء صناديق ضمان القروض وفقاً للتنظيم المعمول به تحت رقابة بنك الجزائر.

نظراً للضعف المالي لمعظم المؤسسات الناشئة وتجنباً لإجراءات البيروقراطية للبنوك العمومية، مركزية اتخاذ القرار المتعلقة بمنح القروض وصعوبة الحصول عليها، الآجال الطويلة وما لها من آثار سلبية على تجسيد

¹ ديدان صلاح الدين، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، ملحقه مغنية، السنة الجامعية 2015_2016، ص 61.

وتحسين فعالية إجراءات التقييم الخاص بمشاريعهم، وهذا نظراً لكون عملية إقراض ذات خطر مرتفع بالإضافة إلى عدم توفر الضمانات الكافية التي يطلبها البنك مقابل التمويل كان من الواجب استحداث أدوات تمويل جديدة تستجيب لمتطلبات هذه المؤسسات، من خلال زيادة التسهيلات التمويلية في شكل قروض.

1-1- أشكال تمويل المقاولاتية:

من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي، أي الاعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف المداخل فيها ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي أو الاقتراض حسب ما تم تقديره قبل بدأ المشروع ومن هنا نجد عدة أنواع من التمويل¹:

1-1-1- التمويل الداخلي أو (التمويل الذاتي): من أهم مصادر الحصول على الأموال اللازمة حيث يمول المشروع احتياجاته بنفسه، وهي أمثل طريقة لما لها من أهمية من ناحية الاستقلالية المالية، الربحية ويخفف نوعاً ما من درجة الخطر في حالة ما إذا لم يحقق المشروع الأهداف المرجوة، حيث يقلل هذا التمويل من التكاليف فيعتمد صاحبها على احتياطياته ومدخراته الشخصية فقط.

1-1-2- التمويل الخارجي: والمتمثل في البنوك التجارية، المؤسسات الإقتراضية والائتمان من الموردين تعتبر البنوك المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم القروض وتسهيلات اللازمة لمعالجة احتياجاتها التمويلية، أو من خلال الاقتراض من العائلة والأقارب.

1-1-3- التمويل الأجنبي: جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير اليد العاملة الماهرة والرخيصة رغم محدوديته في الوطن العربي عامة وفي الجزائر خاصة.

2- المرافقة المقاولاتية:

تلعب المرافقة المقاولاتية دور إيجابي في بعث وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعرف بأنها محاولة تجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل غير المشجعة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية

¹ مصطفى يوسف كاني، "بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2014، ص 388.

المقاول من خلال النصح والتوجيه وتحويل المهارات السابقة من شخص، أو هيئة إلى شخص آخر وقبل التطرق إلى المرافقة المقاولاتية وجب توضيح الأسباب التي تؤدي إلى وجوب المرافقة والتي تتمحور فيما يلي¹:

أ- **التعقد الفني**: ونقصد به المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع من إدارة والتسيير، المحاسبة، القانون، الجباية الإستراتيجية، والروح المقاولاتية العالية.

ب- **تعقد المحيط الخارجي**: أي أن البيئة الخارجية تتميز بالتغير وعدم الثبات وبالكثير من التعقيدات.

ت- **التعقد الإداري**: وهي الصعوبات الإدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع وتسجيله وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها.

ث- **هشاشة وضعف المؤسسات حديثة النشأة**: والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها، ومن أهمها:

معدلات الوفاة والفشل العالية التي تبينها الدراسات، **الضعف المالي** الناتج عن محدودية حجم الإنتاج وارتفاع التكاليف وصعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو بالإضافة إلى محدودية القدرة على امتصاص آثار المخاطر المالية، مع محدودية الأرباح التي تحققها المؤسسات الصغيرة وتأثير الضرائب على المبالغ المتبقية، وأخيرا **الضعف القانوني والسياسي** قوانين الضرائب مثلا وضعف القدرة على معرفة الاعتداءات، وكذا ضعف القدرة على انتزاع الحقوق والضعف السياسي يسبب غياب نقابات وجمعيات مهنية خاصة بالمشاريع الصغيرة.

¹ محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة "المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة" الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18 و19 أفريل 2011، ص 3.

المطلب الثاني: روح المقاولاتية

أصبح موضوع روح المقاولاتية يشغل حيز اهتمام كبير خاصة عند فئة الشباب بالمقارنة مع الماضي رغم أنها لا تؤخذ بعين الاعتبار أثناء دراسة الملفات من طرف وكالات الدعم، ولا في المعايير الشخصية التي تبحث في " طبيعة العمل وما إذا كان تجاريا من دونه، فإن أنصار المذهب الشخصي يعتمدون على الشخص القائم بالعمل دون الاهتمام بطبيعة العمل ذاته" بل الاكتفاء بالشخصية التجارية لتحديد أحكام القانون الخاضع له¹.

1- مفاهيم حول روح المقاولاتية:

لإيجاد تعريف شامل لروح المقاولاتية، حاولنا إظهار الاختلاف الموجود بين مصطلحين غالبا ما يتم المزج بينهما في الاستعمال، وهما روح المؤسسة وروح المقاولاتية ومن ثم نتطرق إلى مفهوم عام لروح المقاولاتية. عرفت روح المؤسسة بأنها مجموعة من المواقف العامة والإيجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول، أما روح المقاولاتية فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة فبالإضافة لذلك، فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط فالأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير، وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة².

كما عرفت روح المقاولاتية من طرف مجموعة المختصين في الإتحاد الاوربي المكلفين بتدريس المقاولاتية على أنها موقف عام يمكن استعماله من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل نشاطاته المهنية لذلك لا يجب حصر روح المقاولاتية في الوسائل والتقنيات التي تسمح بالانطلاق في نشاط تجاري لأنها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل.

¹ بن زارع رابع "مبادئ القانون التجاري" دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، الجزائر، سنة 2014، ص 19.

² منيرة سلامي "التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة" الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18-19 أبريل 2012، ص 03.

أيما عرف الطالب لفقير حمزة، في ضوء دراسة سابقة لروح المقاولات وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بعض سمات روح المقاول والتي تتلخص في المبادرة، الاستعداد، الثقة بالنفس والحماس، بالإضافة إلى التفكير الإيجابي وتحمل الغموض.

الإبداع عند Shumpeter هو النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد تحت عدة أشكال مثل إنتاج منتجات جديدة، أو كيفية تصميمه، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو إدخال طريقة جديدة في الإنتاج لإيجاد منفذ جديد لتصريف المنتجات أو فتح مصادر جديدة لمواد أولية أو نصف مصنعة كإيجاد تنظيم جديد مثل الاحتكار¹.

من خلال ما سبق يمكن أن نعبر عن روح المقاولاتية بأنها سلوك خاص بالفرد نفسه والمتواجدة في ذهنيته والمتمثلة في مجموعة من القيم كالمبادرة، الأخذ بأخطار، التوجه نحو الفرص وتطوير الكفاءات الفردية مع إمكانية التغيير وروح القابلية حتى يتسنى للأفراد اكتساب مهارات جديدة تدفع بهم إلى الانتقال العلمي والعملية واكتساب الانفتاح والمرونة وبالتالي اكتساب ديناميكية التعامل مع الحوادث الجديدة لمواكبة التكنولوجيات المتغيرة.

2- مقومات روح المقاولاتية: وتتمثل في المقومات الخاصة بالفرد نفسه وهي²:

- **مقومات شخصية:** تتمثل في السمات الذاتية؛ والسمات السلوكية والسمات الإدارية.
- **مقومات بيئية:** تتمثل في المحيط الاجتماعي من أسرة ودين وهو أهم ما يؤثر في الفرد.
- **جهات داعمة:** تتجلى في المحيط الذي يدفع الفرد نحو المقاولاتية، فكلما كان فعال زادت روح المقاولاتية
- **مراكز البحث العلمي والجامعات:** من خلال إتباع مناهج دراسة وتنظيم الملتقيات وندوات.
- **حاضنات الأعمال الجامعية:** علاوة على الأدوار التقليدية للجامعة، يساعد هذا النوع من الحاضنات من توفير فرص استثمار وتشغيل مخرجات الجامعة في سبيل خلق القيمة المضافة.

¹ Catherine léger-Jarniou "**Le grand livre de l'entrepreneuriat**" dunod, paris, année 2013, p33.

² بن شهرة محجوبة، "مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المبحث الثالث: نظريات ومدارس المقاولاتية ومعوقاتها

يشكل التوجه المقاولاتي فلسفة مستحدثة في علوم التسيير، حيث باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكيل اليوم خيارا استراتيجيا لدى الدول؛ نظرا لإسهاماتها الفعالة في امتصاص البطالة، التنمية المحلية والمستدامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي.. الخ ولقد تعددت النظريات والمدارس المفسرة للمقاولاتية وكذا معوقاتها هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث

المطلب الأول: نظريات ومدارس المقاولاتية

إن البحث في مجال المقاولاتية تطور حسب ثلاث اتجاهات فكرية:

1- المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي:

سيطر الاتجاه الوظيفي إلى غاية الستينات الذي درس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي وذلك بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منه للإجابة على التساؤلين التاليين:

1- ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟.

2- ما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟.

لقد قام هذا الاتجاه بتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616، وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة، وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، إنجاز الطرق وضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام.

ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن عشر ليعني "الشخص الذي يباشر في عمل ما" أو بكل بساطة هو "شخص نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال"¹.

فالمقاول حسب Say و Cantillon هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه بأنه الشخص الذي يشتري

¹ نادية دباح، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم تسيير، تخصص إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 15.

أو يستأجر (بسرر أكيد) لبيع أو ينتج (بسرر غير أكيد) ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار فهو لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المداخيل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه.

أما بالنسبة إلى Say الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة ويصف Say أيضا المقاول والذي يمكن أن يكون فلاحا، حرفيا.

يتفق Cantillon* و Say في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، وبذلك يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة، وبين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة، أو باللجوء إلى الاقتراض من ملاك رؤوس الأموال.

وكذلك نجد أعمال (A. Marshal**) الذي يعتبر من أوائل الكتاب الانجليز الذين اهتموا بالمقاوله فهو يعتبر أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على نظام الحرف الصغيرة التي يسيروها العمال أنفسهم إلى نظام المؤسسات الكبيرة المسيرة من طرف مقاولين رأسماليين يتطلب وجود رجال ذوي طاقات كبيرة تتمثل مهمتهم في تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من اجل إشباع الحاجات الإنسانية.

(Joseph Schumpeter) بدون شك هو أب مجال المقاولاتية الذي أعطى للمقاول صورة محورية في التنمية الاقتصادية من خلال كتابه "نظرية التطور الاقتصادي"¹.

حسب Schumpeter فإن الاقتصاديين اهتموا بالوظائف المقاولاتية المنجزة على مستوى السوق ونظامه ولم يأخذوا بعين الاعتبار الخصائص البشرية التي يمتلكها الفاعلون في العملية، وبالتالي يمكن القول في هذا الصدد أن الثقافة المقاولاتية لم تكن من اهتمامات الاقتصاديين، المقاولاتية.

* Cantillon عالم اقتصادي بلجيكي ولد عام 1680 وتوفي في 14 ماي 1734.

** أفراد مارشال إقتصادي بريطاني ولد في 26 جويلية 1842 بلندن وتوفي في 13 جويلية 1924 في كمبرج.

¹ نادية دباح، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها"، المرجع السابق ذكره ص، ص: 16-17.

شومبيتر هو الأساس هو أول من أشاد بالمقاول وأهميته، من خلال أعماله ووضع فكرتين أساسيتين تطورتا واستمرت عبر الزمن، وأصبحتا تستعملان بشكل واسع إلى غاية اليوم، هما الابتكار والتنمية الاقتصادية، وقد سمحت أعمال شومبيتر، بتسجيل مفهوم المقاولاتية باستمرار ضمن سياق التنمية الاقتصادية بالفعل، أهمية المقاولاتية بالنسبة لهذا الكاتب تهدف إلى بناء تصور اقتصادي كلي.

وقد لقيت آراء Schumpeter ومساهمات العديد دعما وتأييدا من الباحثين، حول دور التدمير الخلاق في أنه القوة الدافعة للاقتصاد، حيث يشير هذا المفهوم إلى كسر حالة التوازن الموجودة في السوق (الطلب والعرض على السلع) من خلال قيام المقاولين بابتكار منتجات أو خدمات جديدة مما يؤدي إلى خلق طلب وعرض جديدين على هذه المنتجات أو الخدمات، ويحقق المقاولون أرباحا وثروات طائلة من وراء هذا الابتكار ويحتكرون السوق لفترة زمنية طويلة¹.

وعلى عكس النظريات الاقتصادية التي ركزت على دراسة تأثير المقاولاتية على الاقتصاد ظهرت مجموعة من النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الاجتماعية تهتم بدراسة أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترفيتها ومن روادها M. Weber والذي من خلال كتابه الذي أصدره سنة 1905 أراد أن يبين أن المقاولاتية هي خاصية مرتبطة بالمجتمع الغربي حيث قام بالربط بين مبادئ المذهب البروتستانتي للديانة المسيحية ونشاط المقاول وتوصل إلى نتيجة تتمثل في أن قيم المذهب البروتستانتي هي السبب في الازدهار الاقتصادي للمجتمع. إن الاتجاه الاقتصادي تتمتع بأهمية كبيرة، حيث ساهم في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية غير أن هذا الاتجاه استمر إلى غاية السبعينيات إلا أنه لم يساهم كثيرا في تحسين فهمها للظاهرة، نظرا لاتساع وتشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية².

2- المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد:

ركز هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا

¹ محمد قوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

² نادية دباح، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة: من هو المقاول؟ ما الذي يميزه عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟

أولا: الخصائص النفسية:

إن أعمال D.McClelland* بينت من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية والتي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الانجاز، بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي، والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه.

ثانيا: الخصائص الشخصية

اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة... الخ، تعرض هذا الاتجاه إلى انتقادات، كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف بهذا التعقيد بالاعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية.

3- المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتية:

جاء هذا الاتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية.

ظهرت مجموعة من الدراسات ركزت على العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح من بينها نجد أعمال Drucker**، الذي أشار إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية، من اقتصاد مرتكز أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين فبالنسبة له أسباب نجاح المقاول في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات "يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، عن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الإطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها"¹.

* D.McClelland: عالم أمريكي ولد في 17 ماي 1917م وتوفي في 27 مارس 1998م.

* بيتر دراكر هوبيرت فردناند دراكر Peter Ferdinand Drucker كاتب اقتصادي أمريكي من أصل نمساوي يهودي، ولد في فيينا، النمسا في 19 نوفمبر 1909م وتوفي في 11 نوفمبر 2005م.

¹ الجودي محمد علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتية"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

كما ركز أيضا على أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها أكثر إنتاجية، اقترح بعض الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه، وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة، يعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى؛

لقد هتم الباحثون بهذا الاتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد، صفة إنسانية، أو وظيفة اقتصادية لعملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى تتمكن من فهمها بشكل أفضل¹.

الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية:

إن مفهوم المقاولاتية أصبح شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في معظم البلدان، ومحور أساسي للتطور، ويصبحوا أكثر استقلالية ومستوى معيشي أفضل. ونمط حياة جذاب يمكن الأفراد من تحقيق نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة، فلا نجد تعريفا واحدا يشملها فهناك عدة مداخل لتعريفها.

¹ الجودي مجدي علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي" المرجع السابق ذكره، ص، ص: 9-10.

1- المقاولاتية كظاهرة تنظيمية: حسب هذا الاتجاه المقاولاتية هي¹:

عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة. فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية...، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكّل وأن يكون قادراً على التحكم في التغيير ومسارته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة. كما يرى هذا الاتجاه أيضاً أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار، الخبرة، والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد ويركز أساساً على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقاً بعدما كانت مجرد فكرة، ويشيد أيضاً بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد.

غير أن هذا الاتجاه يشوبه بعض الغموض، فبالرجوع إلى طريقة الاستغلال المعتمدة لتثمين فرصة أو ابتكار ما يمكننا الاعتماد على مؤسسة قائمة بدل اللجوء إلى إنشاء مؤسسة جديدة، فهل هذه الحالة تعتبر حالة مقاولاتية أم لا من جهة أخرى لا يمكن أن تؤدي جميع المؤسسات المقامة لإحداث حالات تكون فيها شدة التغيير بالنسبة للفرد بالإضافة إلى أهمية القيمة المقدمة ذات مستوى عال، حيث يمكن للمؤسسات أن تنشأ عن طريق التقليد أو إعادة الإنتاج.

2- المقاولاتية استغلال للفرص:

حسب هذا الاتجاه يعرف المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية. والفرصة حسب تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات ومواد أولية جديدة، بالإضافة أيضاً إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، وبيعها بسعر أعلى من تكلفتها إنتاجها، ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصاً قادراً على اكتشاف موارد غير مثمّنة والتي قوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في

¹ الجودي مُجد علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"، المرجع السابق ذكره، ص 11.

شكل سلع ومنتجات مثمرة بشكل أفضل من طرف دف استغلالها كما المستهلكين، وتفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها .

كما يوجد أيضا حسب Drucker مصادر أخرى للفرصة والتي تتمثل في:

- الفرص المتواجدة في الأسواق كثمرة لعدم الكفاءة الناتجة عن تناظر المعلومة، أو عن عدم امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات غير المشبعة.

- الفرص الناتجة عن التغيرات الخارجية المجالات الاجتماعية، السياسية، الديموغرافية والاقتصادية.

- الفرص الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات والتي تولد أيضا معارف جديدة.

أي أن هذا الاتجاه يركز على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد، والذي ليس بالضرورة مرتبط بظهور مؤسسة جديدة، وي طرح أيضا هذا الاتجاه بعض المشاكل الرئيسية في تصوره للمقاولاتية، حيث يفترض أن الفرص في الطبيعة كما هي، ويكفي امتلاك القدرة على معرفتها حتى نتمكن من امتلاكها وتحويلها لحقيقة اقتصادية ولكن في الحقيقة يمكن أن نقطة الانطلاق، ما يركز هذا الاتجاه فقط تتشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط وليست هي بذا على دراسة طريقة استغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة، في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل¹.

ومن ما سبق ذكره يمكن تعرف المقاولاتية بأنها "استغلال للفرص التي تسمح بتجسيد مشروع".

3- المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية (الفرد - خلق القيمة):

حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة فبالنسبة إلى هذا الاتجاه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولاتية في الثنائية الفرد وخلق القيمة والثنائية هنا عبارة عن مبدأ وهو يندرج ضمن ديناميكية للتغيير ويعرف من منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة فهو العامل الرئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج، سعته وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص أو مجموعة في صدد خلق قيمة كإنشاء سلعته أو مؤسسة جديدة مثلا، والذي بدونها لم يكن لهذه القيمة أن تقدم.

¹ نادية دباح، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الفرد ← خلق القيمة

أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، تؤدي إلى جعل هذا الأخير مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه إلى درجة أنه يصبح معرّفا به، وتحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته، كما تؤثر بشكل كبير عليه، إذ تدفعه لتعلم أشياء جديدة، لتعديل شبكة علاقاته بما يتماشى مع متطلباته، وهي قادرة حتى على تغيير صفاته وقيمه، وعندما يقوم الفرد بإنشاء مؤسسة أو تقديم ابتكار ما فاته بالمقابل يصبح مقيدا بالمشروع الذي أقامه:

خلق القيمة ← الفرد

أما عن القيمة المقدمة فهي تتمثل في مجموع النتائج التقنية، المالية والشخصية التي تقدمها المنظمة والتي تولد رضا المقاول والأطراف الفاعلة أو المهتمة¹.

يمكن اعتبار أن هذه الاتجاهات الثلاث متكاملة، حيث لا يكفي أي اتجاه لوحده لتعريف المقاولاتية وبصفة عامة يمكن تعريفها كالتالي: المقاولاتية هي مجموعة النشاطات يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة. ومنه فإنه يجب توفر ثلاث عناصر أساسية في المقاولاتية هي²:

* المقاولون الذين لن يكون هناك إبداع من دونهم.

* البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الثقة المثالية، الإبداع، التحوط للفشل، التحوط للغموض، الرقابة الداخلية.

* البعد البيئي المرتبط بالتنوع في الأسواق وبناء على ما سبق يمكن تحديد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية كما يلي:

- هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة

- تخصيص الوقت الجهد والمال.

- تحمل المخاطر المختلفة الناجمة عن المخاطرة .

- الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة.

¹ نادية دباح، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

² الجودي محمد علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المطلب الثاني: معوقات المقاولاتية

بالرغم من إيجابيات المقاولاتية، إلا أن هناك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه الأعمال المقاولاتية والتي تجعل من الناس يخشون اقتحام هذا المجال في ضوء تفضيلهم العمل الروتيني الذي يحقق الأمن الوظيفي والاستقرار والحصول على مزايا الوظيفة والتمتع بالإجازات الرسمية والدخل الشهري المنتظم، ومن أهم هذه المعوقات نذكر مالي¹:

- **عدم استقرار الدخل:** حيث لا يضمن إنشاء مشروع مقاولاتي الحصول على دخل كافي وخاصة خلال المراحل الأولى من حياة المشروع ومع ضغوط الالتزامات المالية.

- **المخاطرة (خسارة الاستثمار بأكمله):** ترتفع نسبة الفشل للمشروعات المقاولاتية وخاصة في السنوات الأولى لذلك وجب على المقاول أن يقوم بمجموعة من الاعتبارات التي تساعد على التعايش مع الفشل وضع أسوأ التوقعات عند الفشل.

- **ساعات العمل الطويلة:** تطلب نجاح لتحقيق مشروع مقاولاتي في بداية تطبيقه ساعات طويلة من طويلة من العمل الجاد تمنعهم من أوقات الراحة والإجازات الأسبوعية لتحقيق دخل مناسب.

- **مستوى معيشة أقل:** يحتاج تأسيس المشروع المقاولاتي وانتعاشه بجانب قضاء ساعات طويلة في العمل إلى توفير النفقات واستثمار أية عوائد في تنمية المشروع المقاولاتي مما يعني مستوى معيشي منخفض لمقاول.

- **المسؤولية الكاملة:** يواجهون ملاك المشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن ناصحين ومرشدين مما يعرضهم لضغط شديد وشعور كبير بالمسؤولية.

- **الإحباط:** يتطلب إنشاء المشروع المقاولاتي توضيحات كبيرة وصبر طويل، ولذلك فإن المشكلات التي تواجه المشروع المقاولاتي قد تؤدي إلى شعور بالقلق والإحباط في ضوء بطء النتائج المحققة.

¹ بن شهرة محجوبة، "مقومات الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة مسيلة"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل حوصلة أسس ومفاهيم المقاولاتية التي رأينا لزوم عرضها في بحثنا، والتي تتعلق بمهية المقاول والمقاول، والأسس النظرية التي تؤطر دراستنا، وقد تم تناول هذه المفاهيم من خلال ثلاثة مباحث الأول كان تمهيد للإطار النظري للمقاولاتية من خلال عرض لأهم التعريفات المتعلقة بالمقاول والمقاول ووجدنا أن المقاوله هي مجال بحث يحوي عدة مقاربات، كل منها تعرفها بشكل مختلف، فهذا ما دعانا للتساؤل عن وأهمية وأهداف المقاولاتية.

هذا وقد تناولنا من خلال المبحث الثاني، عوامل نجاح المقاولاتية والتي هي التمويل والمرافقة وروح المقاولاتية، وكذلك حاولنا من خلال المبحث الثالث، التعرّيج على أهم النظريات والمدارس المفسرة للمقاولاتية ومعوقاتهما.

كما أردنا إبراز أهمية الدعم والمرافقة المقاولاتية لذا خصصنا فصل الثاني لتحدث فيه وبإسهاب عن ماهية المرافقة المقاولاتية أسسها وخصائصها ومن ثم تطرقنا إلى ميكانيزمات المرافقة المقاولاتية.

الفصل الثاني

الدعم والمرافقة المقاولاتية

تمهيد:

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح في السنوات الأخيرة موضوع المجتمعات، حيث ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه المقاولين وانتهى الأمر إلى إقامة العديد من شبكات الدعم والمرافقة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع لاسيما في المراحل الأولى من بداية نشاطهم التي تعتبر الأصعب بالنسبة لها، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها وتسجل المؤسسات غير المستفيدة الدعم والمرافقة النسبة الأكبر، لهذا خصصنا هذا الفصل لحديث عن الدعم والمرافقة المقاولاتية من خلال الثلاث مباحث التالية:

* المبحث الأول: المرافقة المقاولاتية.

* المبحث الثاني: أسس وخصائص المرافقة المقاولاتية.

* المبحث الثالث: ميكانيزمات المرافقة المقاولاتية.

المبحث الأول: المرافقة المقاولاتية

نظرا للصعوبات التي تواجه عملية إنشاء مؤسسات والفشل المتواصل لها خاصة في مراحلها الأولى من الإنشاء كان من الضروري إيجاد حل لهذا المشكل الذي تعاني من أغلب المؤسسات في العالم، وعليه تعتبر المرافقة من أهم الآليات المبتكرة ، لدعم إنشاء المؤسسات بالنظر إلى كثرة التعقيدات المصاحبة لإنشائها وعلى هذا الأساس سنتناول مختلف المفاهيم المرتبطة بها ومراحلها.

المطلب الأول: مفاهيم حول المرافقة المقاولاتية

1-1- مفاهيم حول المرافقة:

ظهرت المرافقة المقاولاتية في الميدان العملي منذ عديد السنوات، لكن أكاديميا هي حديثة النشأة ابتداء من سنة 2000، كما أن هذا المصطلح لا يوجد له مرادف عند الأنجلوساكسونيين ويعتمدون على مصطلح الحاضنة-*l'incubation*- للتعبير عن فعل المرافقة، أما عند الفرانكفونيين نجد للمرافقة مرادف وهو - *Accompagnement* - أما عن الحاضنة بالنسبة لهم فهي أحد آليات المرافقة المقاولاتية أي جزء من المرافقة¹.

ويمكن النظر إلى المرافقة المقاولاتية بأنها²:

أ- محاولة لتجنيد الهياكل، الاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المشروع ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول.

ب- عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال -خاصة الصغيرة منها- التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط، حتى تتمكن من البقاء وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة.

¹ أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية -واقع وأفاق-"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، سنة 2016-2017، ص 27.

² سبرينة مانع و فضيلة وبوطورة، "المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018، ص 156.

أي أن المرافقة المقاولاتية هي جميع الخدمات المقدمة للمقاول لمساعدته على إنشاء مشروعه أو تطويره وتنمية مهاراته، وتختلف باختلاف طبيعة المشروع، احتياجاته ومرحلة تقدمه.

ويعتبر تعريف المرافقة المقاولاتية وخاصة مرافقة المؤسسة الصغيرة أمر معقد إلى حد ما، ويرجع سبب هذا التعقيد إلى:

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم، كما أنه ليس بالضرورة كل فاعل هو بمثابة مرافق.
- تنوع أشكال المرافقة، وإجراءات تنفيذها.

يعتبر التعريف الأكثر شمولاً لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف "أندري لوتوسكي Letouski André"، وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا "APCE" في مذكرة داخلية أعدها، إذ نجده قد عرّفها على أنها "تجنيد للهيكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ"، أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي:

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة.
 - تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد.
 - متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموماً تكون طويلة (حسب طبيعة المرافقين)¹.
- وحسب ما هو متداول في معظم الأبحاث التي أنجزت في هذا المجال، فإن تعريف المرافقة ينصب في ثلاث اتجاهات²:
- الاتجاه الفرنكفوني: L'approche Francophone يركز في تعريفه للمرافقة على العلاقة الشخصية التي تربط بين المرافق والمقاول.

- الاتجاه الأنجلوساكسوني l'approche Anglo Saxonne: يعتبر المرافقة كشبكة دعم ومساعدة.
- الاتجاه العام: وهو الذي يأخذ بجميع المتغيرات في تعريفه للمرافقة المقاولاتية.

¹ بلول مجّد الصالح و آخرون، "دوراهيئات المرافقة والدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص 3.

² أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية - واقع وأفاق -"، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

المرافقة "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار.

المقصود باستقلالية المنشئ لا يعني استقلالية المشروع الصغير، وإنما حصول المقاول من هذه الهيئات على ما يكفي من المعارف من أجل اتخاذ قرارات مستقلة في إدارة المشروع، فهدف الاستقلالية هو إعطاء الثقة للمقاول الصغير في اتخاذ قرارات إستراتيجية داخليا لا خارجيا، وتنفيذ المهام والعمليات بكل استقلالية وتحمل نتائجها مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة تعمل على تحقيق هذه الأشياء في إطار العلاقة (مقاول-هيئة مرافقة)، حيث يأخذ المشروع الصغير استقلاليته تدريجيا، إلى أن يصبح تحت السلطة الكلية للمقاول بعد نهاية فترة المرافقة.

"المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجيستكي التمويل، الإنشاء والمتابعة للمؤسسات الجديدة.

إن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة... وغيرها.

تعتبر المرافقة المقاولاتية مهنة قائمة بذاتها تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا وهي تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتية¹.

و إجمالاً فالمرافقة هي خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات.

¹ محمد قوجيل؛ محمد حافظ غابة، "المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المطلب الثاني: مراحل عملية المرافقة:

تمر عملية المرافقة بثلاث مراحل تتمثل فيما يلي¹:

أولاً: مرحلة الاستقبال

تقوم مرحلة الاستقبال في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة كما تسعى إلى معرفة حالة المشروع، فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيها أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته، وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال توجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفوا في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

ثانياً: المرافقة خلال الإنشاء:

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

- إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع؛
- البحث عن الوسائل المالية كالقروض، إعانات، مساعدات؛
- القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية؛
- المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وانجاز خطوات إنشاء المشروع.

ثالثاً: المرافقة بعد الإنشاء

القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيراً بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التأكد من إمكانية استرجاع الأموال المقرضة، وعموماً تتضمن المرافقة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها البحث على العناصر التالية:

¹ ناصر بوشارب، إلهام موساوي، "تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 3، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2015، ص: 97-98.

-التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛

-الجانب التجارية: البحث عن الزبائن الاتصال؛

-الرؤية الإستراتيجية؛

-أسئلة مختلفة: العقود، المناقصات...الخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية لكل شهرين أو ثلاثة أشهر، يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات، والأشخاص الإعفاءات...الخ.

المبحث الثاني: أسس وخصائص المقاولاتية

تعد المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته بالنظر إلى مختلف التحديات والصعاب التي قد تواجهه، فهي تساعد على تجسيد مشروعه إلى حقيقة بعدما كان مجرد فكرة، وترتكز مرافقة المقاولاتية عدة أسس وخصائص وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: أسس المرافقة المقاولاتية

هناك عدة أسس للمرافقة المقاولاتية والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي¹:

- مبدأ عدم التكافؤ **Principe d'asymétrique**: فالعلاقة بين المرافق والمقاول غير متوافقة، لأن المرافق يجب أن يكون ذي خبرة وكفاءة مقابل المقاول الذي لم يصل بعد إلى درجة الكفاءة في مجال إنشاء المؤسسة.

- مبدأ المساواة **Principe de parité**: المرافقة لا تفرض مبدأ السيطرة أو التحكم بين أطراف عملية المرافقة حيث نجد أن المشاركة والحضور لا يكون بداعي الإلزام لكلا الطرفين على حد سواء.

- مبدأ التعبئة المشتركة **principe de Co-mobilisation**: الهدف الأساسي من المرافقة هو الانتقال من حالة إلى أخرى يتم فيها تغيير في السلوك و اكتساب معارف و خبرات جديدة سواء بالنسبة للمرافق أو المقاول.

- مبدأ ظرفية **Principe de circonstance**: المرافقة وليدة حاجة خاصة مرتبطة بالظروف، و عادة المرافق هو الذي يحدد الحاجة من المرافقة.

- مبدأ التزام **Principe de temporalité**: المرافقة لها بداية ونهاية، هذه الأخيرة تكون عندما يتحصل المقاول على استقلالته ويصبح قادر على إدارة أعماله بنفسه.

¹ أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية - واقع وأفاق-"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المطلب الثاني: خصائص المرافقة المقاولاتية

للمرافقة عدة خصائص وهي كالآتي¹:

- **المرافقة تستلزم (الارتباط فرد-مشروع):** وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد، والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع هذا العنصر يسمح بـ "تأمين" المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل.

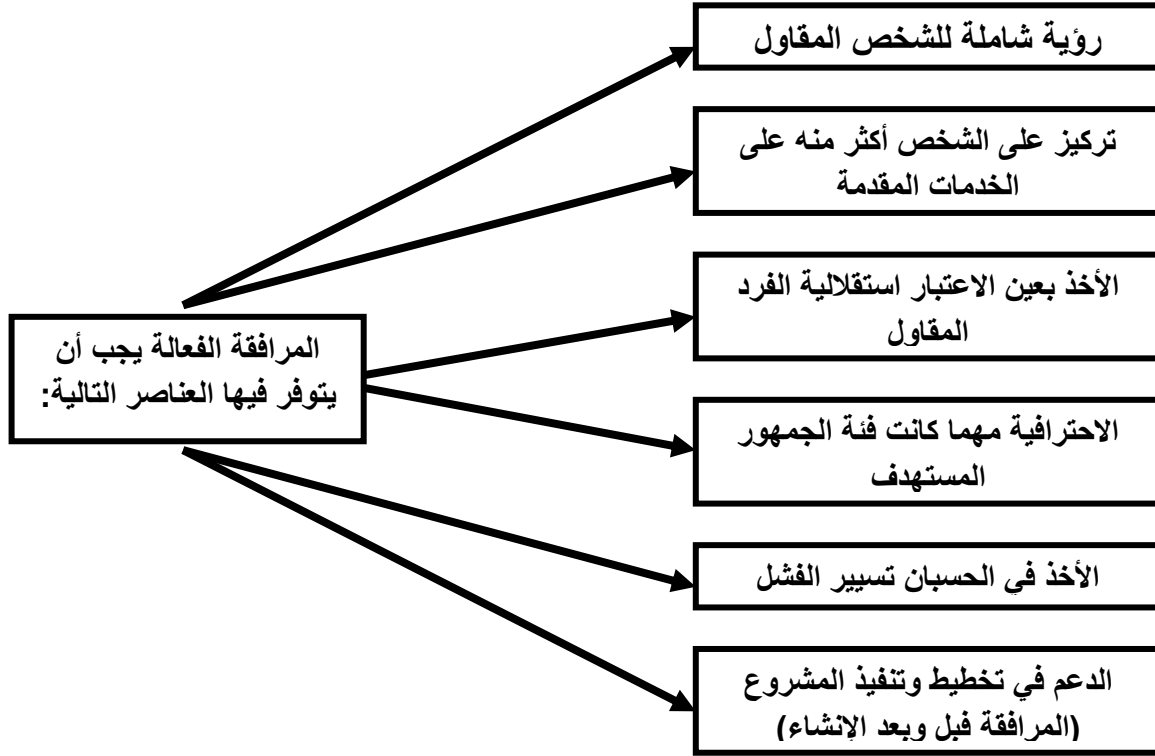
- **المرافقة تركز على الشخص:** لا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لا بد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل.

- **المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص:** حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهلاك الاستثمارات... وغيرها.

- **المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل:** منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، ونفس الشيء بالنسبة للمشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع المقاول على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة.

¹ محمد فوجيل، محمد حافظ بوعابة، "المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 9-10.

الشكل رقم 1-2: خصائص المرافقة الجيدة



المصدر: محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة "المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة" الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18 و19 أفريل 2011 ص 11.

الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة: هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية اجتماعية أكثر منها اقتصادية، إلا أنه حتى وإن كان المقاول يعتمد في تعامله مع المقاولين على الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول (خاصة فئة البطالين)، يجب على المرافق إظهار جميع عناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في الطريق الصحيح¹.

المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين (التصور) التخطيط والتنفيذ: فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

¹ محمد قوجيل؛ محمد حافظ بوغابة، "المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص، 10-11.

المبحث الثالث: ميكانزمات المرافقة المقاولاتية

تعد المرافقة المقاولاتية من أهم الآليات الحديثة المبتكرة لدعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تسعى للتخفيف من التعقيدات مما يضمن إنشاء مؤسسات في ظروف جيدة وزيادة في نسب نجاحها واستمرارها، فالمرافقة تتميز بعدة أشكال ومستويات وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أشكال المرافقة المقاولاتية

هناك عدة أشكال فيما يخص المرافقة المقاولاتية من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة منها المعنوية، الفنية الإعلامية، التدريب والتكوين، التكنولوجيا، الإدارية، المالية وسوف نتطرق لكل منهما على حدة وهي:¹

أ- **المرافقة المعنوية:** وتشمل تقديم المساعدة للمقاول في ضبط أفكاره وتحديدتها حول عملية إنشاء المؤسسة وتحسيد أفكاره على أرض الواقع، لن المقاول في البداية تكون عنده عدة أفكار ولكنه تحتاج إلى التوجيه مع القيام بتحديد الإستراتيجية الواجب إتباعها من طرفه من أجل تحقيق الهدف المرجو، مع العمل على رفع معنويات المقاول وتشجيعه.

ب- **المرافقة الفنية:** وهنا يقوم المرافق بتقديم مساعدة للمنشئ تتعلق بالجانب الاجتماعي وما يحتاجه مشروعية من آلات ومعدات، أساليب الإنتاج، الأنظمة المعلوماتية المستخدمة، مع تحديد الهدف الواجب تحقيقه، دون إهمال تحديد حيثيات المشروع، لأن أي خطأ يؤدي إلى فشل المشروع.

ج- **المرافقة الإعلامية:** والتي من خلالها يقوم بتقديم مساعدات للمنشئ في كيفية إدخال أنظمة المعلومات والاتصال داخل المؤسسة، والطرق التي يتبعها في عملية إشهار لمنتجاته وكيفية ترويجه في الأسواق.

ت- **المرافقة أثناء التدريب والتكوين:** يقوم المرافق هنا بتكوين المنشئ وتدريبه فيما يخص كيفية إنشاء المؤسسة، وما هي الصفات التي يجب أن يتصف بها المقاول الناجح داخل المؤسسة، مع العلم أن عملية التكوين والتدريب لا تنتهي بمجرد إنشاء المؤسسة وإنما يجب أن تكون متواصلة وذلك من أجل التحسين والتحديث داخل المؤسسة.

¹ قداري أحمد وآخرون، مداخلة بعنوان: "المرافقة المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية، جامعة أحمد زبانة، غليزان، أيام 25/24/23 أفريل 2017، ص 7.

ث - **المرافقة التكنولوجية:** بحيث يجب كذلك على المرافق حث المنشئ على استخدام التكنولوجيا المتطورة داخل المؤسسة من أجل تسهيل بعض المعاملات وزيادة الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج.

د - **المرافقة الإدارية:** هنا على المرافق تقديم تسهيلات للمنشئ فيما يخص تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإنشاء وامتلاك العقار والتراخيص الخاصة مثلا بالإنتاج والتصدير والاستيراد المواد الأولية.

ج - **المرافقة المالية:** إن هذا النوع من المرافقة هو الأهم بالنسبة للمنشئ لأنه أساس إقامة المؤسسة، كما تتعلق بتكوين رأس المال الخاص بها، لذا يجب على المرافق تقديم أموال في شكل قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة، أو الإعفاء من الضرائب في بداية التأسيس، وتخفيض بعض الضرائب الأخرى، أو تقديم مساعدة في عملية استخدام العمال داخل المؤسسة كبرنامج عقود ما قبل التشغيل في الجزائر.

المطلب الثاني: مستويات المرافقة

ترتكز المرافقة المقاولاتية على ثلاث مستويات، كل منها حسب اتجاهه والمتغير الذي يركز عليها لتفسير ظاهرة المرافقة المقاولاتية، وهي على النحو التالي¹:

1- المستوى الكلي Macro: يهتم هذا المستوى بالمحيط الاقتصادي وما يجمعه من متغيرات، والمرافقة المقاولاتية بمثابة وسيط بين المشروع و المحيط الاقتصادي، حيث تساعد على تجسيد فكرة المشروع على أرض الواقع أخذا بعين الاعتبار متغيرات هذا المحيط، كما تساهم المرافقة المقاولاتية في التطور الاقتصادي وبالتحديد في التنمية المحلية التي تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد المعايير التي تقاس على أساسها.

وترى الباحثة خليفة مُجد بلبكير أن المؤسسات الصغيرة تستطيع أن تقيم توازنا اجتماعيا واقتصاديا أكثر وضوحا، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى على عكس المؤسسات الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشار المؤسسات الصغيرة في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه المساعدة على خلق فرص ومعارف لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه، و رفع مستوى المعيشة بشكل عام.

كما ترى الباحثة أيضا أن هذه المشروعات تلعب دورا هاما في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا في الدولة نفسها، أو من الدولة الأم إلى دول أخرى أكثر تقدما يطلق على

¹ أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية - واقع وأفاق -"، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

المؤسسات الصغيرة أنها "أداة للتنمية العادلة وتوزيع الثراء"، وهي وسيلة لمحاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية حيث تواجه المؤسسات الصغيرة مشكلة البطالة، وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم، مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال والاقتصادية.

وتؤكد الباحثة على أن المرافقة وتدعيم المؤسسات الصغيرة خاصة والتي تكون في القرى والأقاليم المختلفة، يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة، التي تتطلب عمالة نسائية مثل العمل على الملابس المطرزة ... الجو يساعد هذا على استغلال طاقتهن، والاستفادة من أوقات فراغ هو زيادة دخلهن، ورفع مستوى معيشتهم، ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء.

فنجد أن المبادر كفاعل إستراتيجي يتفاعل مع مختلف الأنشطة حسب معايير المجتمع المحلي، ويعتمد بشكل كبير على عائلته ومحيطه من أجل إنشاء مؤسسته، ثم المرور للبحث عن بعض الهيئات المرافقة، وهنا يأتي دور هذه الأخيرة في توجيه تلك المشاريع حسب متطلبات المجتمع، مما يضمن الوصول إلى التنمية المحلية.

2- المستوى الجزئي Micro: يهتم هذا المستوى بالعلاقة التي تربط بين المقاول والمرافق، هذه العلاقة تركز على عدة أسس مفتاحية يجب تحليلها:

2-1- حاجات المقاول: هذه الحاجات تتطور تدريجيا حسب الطبيعة والكثافة وتؤثر على العلاقة بين الطرفين:

* **حاجات تقنية:** تساؤلات المقاول تكون مرتبطة بالمشروع وبالتحديد عن الجانب المالي والقانوني
* **حاجات بسيكولوجية:** التساؤلات هنا تكون لها علاقة بالمقاول في حد ذاته وعن مختلف الظروف التي قد تواجهه، و تكون هذه الحاجات عادة عند المقاول المبتدئ.

* **حاجات منهجية:** وترتبط بعلاقة المقاول بمشروعه وتكون شاملة لكل الجوانب المرتبطة بهذه العلاقة.
2-2- مواقف المرافق: إن موقف المرافق يجب أن يتكيف مع كل حاجة من حاجات المقاول، وفي كل مرحلة من مراحل المشروع:

* **الموقف الوظيفي:** الهدف من هذا التدخل هو حل مختلف المشاكل المرتبطة بالمشروع من خلال:

- تحديد مخطط العمل.
- توفير مختلف التقنيات، النماذج والمعلومات المهمة لإنشاء المؤسسة¹.
- * **الموقف التأويلي:** هنا يكون الاهتمام أكثر بالمقاول من طرف المرافق من خلال:
 - فتح مجال للحوار مع المقاول والاستماع له.
 - إكسابه ثقة في ذاته حتى يتمكن من تسيير مختلف الظروف.
 - مساعدته في إدارة المخاطر والضغوطات.
- * **الموقف التفكيرى والنقدي:** يتم الاعتماد على هذا الموقف عندما تتعارض وجهات النظر بين الطرفين ويتم اللجوء إلى:
 - المساعدة على التفكير الجيد في مختلف المواقف
 - مقارنة مدى توافق مخطط الأعمال المسطر مع الواقع، و يتم تحليل الوضع على أساسه
- 2-3- أشكال المرافقة المعتمدة حسب كل موقف:** وتكون حسب المواقف التالية²:
 - * **الموقف الوظيفي:** دور المرافق هو تحويل المعارف وبالتالي يتم الاعتماد على التدريب، التوجيه والتكوين.
 - * **الموقف التأويلي:** هنا يتم اللجوء إلى التدريب والوصاية باعتبارهما الشكليين اللذين يتماشيان مع الهدف الذي يسعى المرافق إلى الوصول إليه.
 - * **الموقف التفكيرى والنقدي:** الهدف من هذا الموقف هو التوجيه والمساعدة لذا يتم اعتماد الاستشارة والتوجيه بالإضافة إلى التدريب.
- 2-4- الموارد الذاتية:** تركز المرافقة على مجموعة من الموارد
 - * **المعارف Savoir:** يجب أن يملك المرافق عدة مؤهلات ومعارف مرتبطة بعدة مجالات: إدارة الأعمال، إنشاء المؤسسة، معلومات حول القطاع الذي سينشط فيه المقاول، أدوات وأساليب إدارة المشاريع المقاولاتية.
 - * **الأداء:** يرتبط دور المقاول بما يلي:

¹ أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية - واقع وأفاق -"، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² أمال بعبط، نفس المرجع، ص، ص: 46-47.

-تكوين علاقات مع مختلف الشركاء؛

-تحويل المعارف؛

-الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة ومحاولة إقناع المقاول؛

-خلق روح الاستقلالية للمقاول.

*- **معارف عملية Savoir être**: من الخصائص التي تميز المرافق: احترام وجهات النظر، الوعي الاجتماعي، مهارات اجتماعية) القدرة على الدعم النفسي و البيداغوجي للمقاول، إدارة العلاقات.

2-5- استراتيجيات الاتصال: وتكون على مرحلتين، عند لجوء المقاول للبحث عن مرافق، وكذا بعد الاتفاق وبداية مرافقة إنشاء المؤسسة، ومن أهم عناصرها:

استراتيجيات تحليل طلب المرافقة وتكوين عقد الاتفاق، الاستماع، خلق ثقة بين المرافق والمقاول، اعتماد أسلوب مثالي للحوار بين المرافق والمقاول، استراتيجيات التأثير على النشاط المقاولاتي لصاحب المشروع، الإقناع، الالتزام، النقد، التأثير

3- المستوى الوسيطي Meso

في هذا المستوى تكون المرافقة المقاولاتية كما يلي:¹

يهتم بآليات المرافقة المقاولاتية أو ما يسمى بشبكات المرافقة التي تسعى إلى تجسيد جملة من الأهداف: خلق مناصب العمل، التطور الاقتصادي، تنوع النسيج الصناعي، ترقية بعض الاختصاصات المهنية، تطوير ثقافة المؤسسة، يرتبط عادة تقييم أداء هذه الآليات من خلال عدة معايير: عدد المؤسسات المنشأة ومناصب العمل، المستحدثة على المدى الطويل، جدوى المشاريع المقاولاتية على المدى المتوسط ونجاح علاقة المرافق بالمقاول على المدى القصير.

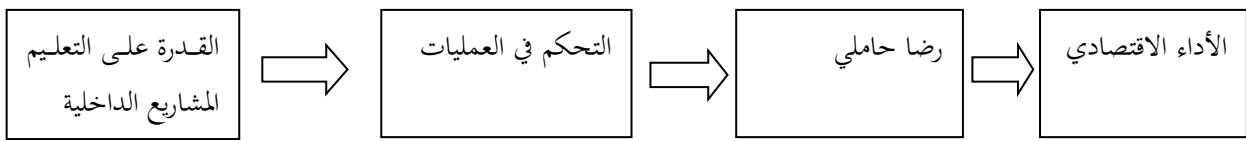
كما يرى البعض أن قياس أداء هذه الشبكات يعتمد على ثلاث معايير أخرى:

*- **فعالية الشبكة P'efficacité**: والتي تظهر من خلال ديمومة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها المرجوة، وتقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة.

¹ أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية - واقع وأفاق -"، المرجع السابق ذكره، ص، ص: 47-48.

*- كفاءة الشبكة **l'efficience**: تقييم بمدى القدرة على تدني استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة، و تقاس من خلال العلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة.
*- **L'effectivité**: وتقاس بمدى رضا المستهدفين من عملية المرافقة المقاولاتية أي المقاول ويرتكز هذا الأداء على 4 أبعاد حسب سلسلة السببية لأداء شبكات المرافقة:

الشكل رقم 2-2: أبعاد الأداء الفعال للشبكات



المصدر: آمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية - واقع وأفاق-"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، سنة 2016-2017 ص 48

فالقادرة الجيدة للمرافقين على تعليم وتدريب حاملي المشاريع في التحكم والسيطرة على مختلف العمليات داخل المؤسسة يزيد من رضا هؤلاء المقاولين والحصول على نتائج اقتصادية ايجابية.

أما عن العناصر المكونة لشبكة المرافقة، وحسب Belet فإن شبكة المرافقة تتكون من:

- الخبراء التقنيون: مختصين في مختلف الأنظمة التقنية التي يمكن أن يكون للمرافقة دور فيها.
- اختصاصي والقطاعات: الذين لديهم خبرة في مجال معين.
- أطراف التمويل: سواء كانوا عاميين أو خاصيين¹.

¹ آمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية - واقع وأفاق-"، مرجع سبق ذكره، ص: 47-48.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بأهم المفاهيم والتعريفات الخاصة بالمرافقة المقاولاتية ومراحلها التي تسعى من خلالها تذليل الصعوبات التي تعرقل النشاط المقاولاتي ومختلف الخدمات التي تقدمها لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالإضافة إلى أسس وخصائص المرافقة وكذا ميكانيزماتها. وبالنظر لما سبق فقد عملت الجزائر على غرار العديد من دول العالم على إنشاء هيئات وآليات من شأنها دعم ومرافقة المقاولاتية وتبني برامج لمواجهة مختلف التحديات وضمان البيئة المناسبة لاستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سنعرضه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

واقع المرافقة والدعم في المقاولاتية في الجزائر

تمهيد:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل حيزا مهما في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فتشغل حيزا أهم خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات عميقة على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها.

مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها الواسع، عملت الدولة على تجنيد الآليات الأزمة لإحداث انطلاقة ناجحة لتطويرها وتأهيلها كونها أكثر مرونة وملائمة وتكيفاً مع النسيج الاقتصادي ومن هنا يبرز دور هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ففي هذا الفصل سوف نتطرق إلى تقديم واقع المرافقة ودعم المقاولاتية في الجزائر من خلال الثلاث

مباحث التالية:

* المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

* المبحث الثاني: أجهزة دعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر.

* المبحث الثالث: معوقات أجهزة دعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر وآليات التغلب عليها.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نشأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط المقاولاتي وبيئة متعددة النشاطات، فهي تتأثر وتتأثر في المتغيرات المحيطة بها، لاسيما في حالت تعدد القطاعات الاقتصادية التي تساعد في خلقها مثل بيئة الأعمال الجزائرية، والتي استوجبت على السلطات الجزائرية وضع برامج لدعمها وتطويرها.

المطلب الأول: نشأت وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها الكبيرة على امتصاص اليد العاملة، في الوقت الذي لا تتطلب فيه رؤوس أموال ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى. والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها.

1- نشأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهدت نشأت الم ص م في الجزائر أربع مراحل أساسية تراكمت بالتحويلات الاقتصادية التي عاشتها الدولة، نلخص هذه المراحل كالتالي¹:

1-1- مرحلة ما بعد الاستقلال من 1962 إلى 1979:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال العديد من الم ص م التي كانت عبارة عن وحدات صناعية صغيرة الحجم تخدم أهداف المستعمر، حيث كان يبلغ عددها سنة 1964 حوالي 1120 مؤسسة مع عدد عمال قدره 57480، وسلّمت هذه المؤسسات إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، ثم أدمجتها سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسة الوطنية، حيث ارتفع عددها سنة 1973 إلى حوالي 1434 مؤسسة تركز معظمها في قطاع البناء والأشغال².

كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالاستثمار كان لها الأثر في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

¹ أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وأفاق"، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 126-127.

² نسبية سابق، "الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012، ص 93.

- القانون الخاص بالاستثمار: والذي صدر سنة 1964 ولم يكن له أثر كبير في تطور الم ص م.
- قانون التسيير الاشتراكي: جاء من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية والتركيز على بناء قاعدة صناعية ضخمة تتدخل الدولة مباشرة في تسييرها.

1-2- مرحلة اقتصاد السوق من 1980 إلى 1989:

تبعاً للتغيرات الاقتصادية الدولية نحو العولمة، وحسب الأهداف التي حددها المخطط الجزائري، كانت هناك إرادة لتأطير وتوجيه الم ص م¹.

حيث ساهمت الم ص م في تحقيق برامج التنمية بفضل التوجيهات والمزايا التي وفرت لها وتجلت بوادرات الاهتمام الحقيقي بهذه المؤسسات في المخطط الخماسي الأول².

ترجمت هذه الوضعية بإصدار العديد من القوانين التي ساهمت في تطوير الم ص م، نذكر من بينها³:

- القانون المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1981-1982.
- قانون الاستثمار الخاص رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21، ج.ر عدد 34 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص وإنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص.
- قانون استقلالية المؤسسات رقم 01/88 المؤرخ في 1988/01/12⁴، المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية والذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والإدارية.

1-3- المرحلة الانتقالية من 1990 إلى 2000:

مع تدهور الأوضاع الاقتصادية للجزائر بسبب تراجع نمو الاقتصاد الوطني، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، تدهور ميزان المدفوعات و احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، وعدم تنظيم التجارة، كل هذا أدى إلى خلق سوق موازي زاد من سوء الوضعية الاقتصادية والمالية مما دفعت السلطات إلى تكريس الجهود للانتقال من اقتصاد موجه إدارياً إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وبهذا التوجه لجأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية

¹ أمال بعيط "برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وأفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 127.

² نسبة سابق "الأثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مرجع سبق ذكره، ص 94.

³ المرسوم التنفيذي رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، "المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات"، الجريدة الرسمية عدد، الصادرة في 07 أكتوبر 1980، ص 1513.

⁴ قانون رقم 01-88، المتضمن، "القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية"، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 1988/01/12، ص

كصندوق النقد الدولي، كما باشرت إجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأهم ما ميز هذه الفترة هو¹:

- قانون النقد والقرض رقم 90-10 يشير إلى مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي.
- المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمار وتدعيم إرادة تحرير الاقتصاد.
- الأمر رقم 22/95 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية وكيفية تحويل الملكية العامة للدولة لفائدة الأشخاص.

1-4- المرحلة المعاصرة من سنة 2001 إلى يومنا هذا:

تتميز هذه المرحلة بحيويتها نحو الإبداع والابتكار، حيث تم إصدار في 2001/12/12 القانون رقم 18/01² المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يحدد إجراءات التأسيس والإعلام ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل وصناديق ضمان القروض لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الملغى بالقانون رقم 02/17³ والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير النشاط الإنتاجي، تحفيز عملية التصدير وتسهيل توزيع المعلومات على الوص مبهدف تشجيع ظهور المؤسسات الجديدة، ورفع من مستوى النسيج المؤسساتي .

أنشأت الدولة في إطار سياسات التنمية الصناعية بوزارة الصناعة والمناجم عدة آليات الدعم وأنظمة تحفيز الم ص م و ذلك عبر عدت وكالات وطنية، بالمساعدة من صناديق ضمان القروض البنكية، الموجهة للاستثمار للتغلب على الصعوبات المتعلقة بتمويل المشاريع، وكذا هياكل الدعم المتمثلة في مشاتل المؤسسات أو الحاضنة لمساعدة أصحاب المشاريع والمرافقة في جميع التعاملات المحيطة بهم⁴.

¹ قانون رقم 90-10، "المتعلق بالنقد والقرض"، الجريدة الرسمية عدد 16، المؤرخ في 14/04/1990، ص 520.

² قانون رقم 01-18، العدد 77، "المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية الجزائرية مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل12 ديسمبر 2001، ص 04.

³ قانون رقم 02-17، "المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، عدد 2 المؤرخة في 10 يناير 2017، الصفحة 4 المعدل والمتمم.

⁴ الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz/> أطلع عليه يوم: 20/05/2019، الساعة 14:00.

2- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت تعاريف م ص م حسب تركيبة هذا النوع من المؤسسات، وإلى طبيعة النظرة التي تتبناها الجهات المهتمة بهذا القطاع، وكذلك إلى اختلاف الأماكن ومجالات النشاط من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تتواجد ضمنه.

نجد تعريف البنك الدولي يميز بين ثلاث تعاريف للمؤسسات حسب عدد موظفيها، قيمة أصولها وحجم مبيعاتها السنوية، وهي المؤسسة المصغرة، المؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة، فمنها بتلخيصها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تعريف البنك الدولي

| المؤسسة | عدد موظفيها | قيمة أصولها بالدولار الأمريكي | حجم المبيعات السنوية بالدولار الأمريكي |
|---------|-------------|-------------------------------|--|
| مصغرة | أقل من 10 | أقل من 100.000 | أقل من 100.000 |
| صغيرة | أقل من 50 | أقل من 3 مليون | أقل من 3 مليون |
| متوسطة | 300 موظف | أقل من 15 مليون | أقل من 15 مليون |

المصدر: سهيلة عيساني، "دور حاضرات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير السنة الجامعية 2012-2013، ص 10.

أما حسب منظمة العمل الدولية فتعرف المؤسسات الصغيرة على أنها وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا أو ربما بدون رأسمال ثابت¹.

فقد حدد المشرع الجزائري التعريف القانوني والرسمي حسب ما جاء في نص المادة الخامسة من القانون رقم 02-17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد

¹ نسبية سابق، "الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

01 إلى مائتي وخمسين (250) شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) أربعة ملايين دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوي مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية¹.

الجدول رقم (2-3): توزيع المؤسسات ص وم في الجزائر حسب القانون 02-17:

| المؤسسة | المستخدمون | رقم الأعمال (دج) | الميزانية السنوية (دج) |
|-----------|---------------|---------------------------|--------------------------|
| صغيرة جدا | من 09 إلى 10 | أقل من 40 مليون | أقل من 20 مليون |
| صغيرة | من 10 إلى 49 | أقل من 400 مليون | أقل من 200 مليون |
| متوسطة | من 50 إلى 250 | من 400 مليون إلى 4 ملايين | من 200 مليون إلى 1 مليار |

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المواد من 08 إلى 10، قانون رقم 02-17، الجريدة الرسمية الجزائرية

وعليه نستخلص أن تعريف الم ص ما يستند على معايير كمية متمثلة، في محدودية كل من المستخدمون رأس المال، المبيعات السنوية وأخرى نوعية متمثلة في المسؤولية، الملكية، بالإضافة إلى استقلالية المؤسسة، فهي تعتبر خيار اقتصادي وقاعدة إستراتيجية يندرج ضمنها أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأفكار والإبداع.

¹ المواد من 08 إلى 10، قانون رقم 02-17، الجريدة الرسمية الجزائرية، ص 06.

الجدول رقم (3-3): تعداد الم ص م في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2007 وسنة 2017:

| السنوات | | | | | | | | | | | عدد المؤسسات المتراكم |
|-----------|-----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|-----------------------|
| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | |
| 1 074 503 | 621 022 1 | 943 569 | 852 052 | 777 818 | 711 832 | 659 309 | 607 297 | 570 838 | 519 526 | 410 959 | |

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

- نشرة الأخبار إحصاءات الشركات الصغيرة والمتوسطة، المديرية العامة للاستخبارات، الإستراتيجية الدراسات ونظم المعلومات، وزارة الصناعة والمناجم، عدد 33، السداسي الأول 2018، طبعة نوفمبر، 2018، ص 8.

- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات" مجلة نماء للاقتصاد والتجارة العدد الثالث، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018، ص 224.

الإحصائيات الموجودة بين أيدينا تشير بوضوح إلى تزايد وتيرة إنشاء الم ص م، نتيجة إدخال تعديلات على عدة قوانين خاصة بتطوير الاستثمار والتي شملت على تسهيلات ودعم كبير نذكر منها:¹

- إحلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وإدخال اللامركزية في نشاطاتها وهذا بإنشاء مكاتب محلية، وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

- قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 عمل هذا القانون على تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها ضمن مناخ استثماري.

كل هاته القوانين انجز عنها إنشاء الكثير من الهيئات وأجهزة التمويل والدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات ص م، وهو ما أدى إلى تسارع في إنشاء هذا النوع من المؤسسات لكنه لم يبلغ للمستوى المخطط لهمن قبل الهيئات الوصية أي مستوى 2 مليون مؤسسة والذي يتماشى مع إمكانات الاقتصاد الجزائري ومتطلباته التنموية والاجتماعية.

¹ لفقيه حمزة، "روح المقاوله وإل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، السنة 2016-2017، ص 20.

الجدول رقم (4-3): التعداد الكلي للم ص وم حتى نهاية سنة 2017:

| نوع المؤسسة | عدد الم ص م | % |
|----------------------|-------------|------|
| مؤسسات صغيرة جدا TPE | 1.042.121 | 97 |
| مؤسسات صغيرة PE | 28.288 | 2,60 |
| مؤسسات متوسطة ME | 4.094 | 0,40 |
| المجموع | 1 074 503 | 100 |

المصدر: نشرة الأخبار إحصاءات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، عدد 32، طبعة ماي، سنة 2018، ص 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تعداد الم ص مع نهاية سنة 2017 مكون بنسبة 97% من المؤسسات الصغيرة جدا TPE، ذات عدد عمال لا يتجاوز العشرة (10)، ما يقابل 1.042.121 مؤسسة، وتمثل أغلبية النسيج الاقتصادي، وتليها المؤسسات الصغيرة PE بنسبة 2,60% ما يعادل 28.288 مؤسسة، وأخيرا تأتي المؤسسات المتوسطة بنسبة 0,40% ما يقابل 4.094 مؤسسة وهو عدد ضئيل جدا مقارنة مع القدرات المتاحة في الاقتصاد الجزائري.

إن تربع المؤسسات الصغيرة جدا على أغلبية المؤسسات المنشأة تعتبر الحجم الأمثل لبدء مشروع جديد، حيث تتميز بسهولة إدارتها ومرونتها الكبيرة، كما أنها لا تتطلب استثمار مبالغ مالية.

المطلب الثاني: دور المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر:

إن خلق فرص شغل جديدة ودائمة يرتبط بشكل أكبر بعمر المؤسسة وليس بنشأتها أو بحجمها، وحتى لتحقق بقائها و إستمراريتها، بات من الضروري مواجهة مستجدات وتهديدات البيئة، بخلق القيمة المضافة و الميزة التنافسية وترقية الصادرات مما يزيد من ديناميكيته وتحريك العجلة الاقتصادية. كما يتجلى هذا الدور من خلال ما يلي:

1- المساهمة في خلق فرص الشغل والنمو الاقتصادي:

يعد قطاع الم ص م من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في النمو الاقتصادي، بالزيادة الكمية والنوعية في مستوى الناتج الوطني من السلع والخدمات والمترب عن زيادة عوامل الإنتاج وتحسن فعاليتها الإنتاجية ، ومن ثم يظهر أنّ النمو الاقتصادي ينتج عن تحقق توسع اقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ¹.

الجدول (3-5): مساهمة المقاولاتية في خلق فرص الشغل والنمو الاقتصادي:

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2014 | 2015 | 2013 | 2016 |
|----------------------|-------|-------|-------|------|------|-------|-------|-------|------|-------|
| معدل البطالة | 13.80 | 11.33 | 10.17 | 9.96 | 9.97 | 11.00 | 10.60 | 11.20 | 9.83 | 10.50 |
| معدل النمو الاقتصادي | 3.40 | 2.00 | 1.70 | 3.60 | 2.60 | 2.56 | 3.70 | 3.10 | 3.32 | 3.60 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح تطور معدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي في قطاع الم ص م في الجزائر، نجد أنه يعكس التناقض المستمر لمعدلات البطالة من 2007 إلى 2010 ثم يستقر في 2011، ويرتفع في 2012، وهكذا يواصل معدل البطالة في تذبذب، ليعود يستقر بين 2017 و2018، ويمكن تفسير هذا التذبذب لمعدلات البطالة إلى ما يلي:

- عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل،
- تراجع نوعية التحصيل العلمي ومستوى الطلبة في انخفاض من الجانب النوعي.

¹ غيدة فلة؛ غيدة فوزية، "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة خميس مليانة، العدد الثالث جوان 2018 ص9.

بينما يمكننا إرجاع زيادة علاقة تأثير متغير العمالة في النمو الاقتصادي إلى الأجل الطويل لاكتساب العمال والموظفين خبرة ومعرفة من خلال التكوين المستمر في شتى القطاعات الاقتصادية، سواء على المستوى الداخلي أو إرسال بعثات تكوينية للخارج بقصد التحكم في التقنيات والأساليب الإنتاجية والتكنولوجيات الحديثة.

نجد أن معدل النمو الاقتصادي يبدأ من 2007 إلى 2009 يشهد انخفاضا متواصلا، وهو ما يعكس أثر سياسة التشغيل على معدل النمو الاقتصادي، ليعود في 2010 للارتفاع والتذبذب حتى أواخر 2016 أين يبلغ 3.60.

يتضح مما سبق أن تزايد الم ص م يؤثر في معدلات النمو الاقتصادي، من حيث زيادة الإنتاج بما يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي.

2- المساهمة المتزايدة في الناتج الداخلي الخام PIB خارج قطاع المحروقات والقيمة المضافة:

ويعتبر الناتج الداخلي الخام أحد أهم مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي، لذا أصبحت م ص م المتواجدة في القطاع الخاص بنسبة أكبر، لها مساهمة فعالة في الناتج الوطني الخام وخلق القيمة المضافة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادية الرئيسية كما هو موضح في الجدول أدناه¹.

¹ ديدان صلاح الدين "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر" جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ملحقة جامعية مغنية، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2015-2016، ص 69.

الجدول (6-3): مساهمة المقاولاتية في زيادة القيمة المضافة:

الوحدة: مليار دج

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | قطاع النشاطات |
|----------|----------|---------|---------|---------|--------------------------|
| 1165.91 | 1012.11 | 924.99 | 708.17 | 701.03 | الزراعة |
| 1091.04 | 1058.16 | 871.08 | 754.02 | 593.09 | البناء والإشغال العمومية |
| 860.54 | 806.01 | 744.42 | 700.33 | 657.35 | النقل والمواصلات |
| 109.50 | 96.86 | 77.66 | 62.23 | 56.60 | خدمات المؤسسات |
| 107.60 | 101.36 | 94.80 | 80.87 | 71.12 | الفندقة والاطعام |
| 199.79 | 169.95 | 161.55 | 139.92 | 127.98 | الصناعة الغذائية |
| 2.34 | 2.29 | 2.25 | 2.20 | 2.08 | صناعة الجلد |
| 1358.92 | 1204.02 | 1077.75 | 935.83 | 776.82 | التجارة والتوزيع |
| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | قطاع النشاطات |
| 2 125,39 | 1 918,67 | 1758,18 | 1612,94 | 1411,76 | الزراعة |
| 1 653,22 | 1 513,60 | 1438,51 | 1344,4 | 1232,67 | البناء والإشغال العمومية |
| 1 488,85 | 1 401,42 | 1299,57 | 1209,33 | 881,06 | النقل والمواصلات |
| 157,00 | 155,20 | 142,07 | 139,1 | 123,05 | خدمات المؤسسات |
| 192,47 | 172,34 | 155,49 | 146,27 | 114,9 | الفندقة والاطعام |
| 340,77 | 307,36 | 288,98 | 249,17 | 232,2 | الصناعة الغذائية |
| 2,45 | 2,50 | 2,55 | 2,37 | 2,38 | صناعة الجلد |
| 2 205,22 | 2 126,50 | 1956,31 | 1759,6 | 1555,29 | التجارة والتوزيع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرة الأخبار إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، عدد

22، طبعة أفريل، السداسي الأول 2013، ص 43.

-نشرة الأخبار إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، عدد 32، طبعة ماي، 2018، ص 32.

من الجدول (3-6) أعلاه يتضح لنا التطور الكبير لمساهمة قطاع التجارة في إنتاج القيمة المضافة، حيث انتقل بين سنتي 2007 و 2011 من 776,91 مليون دج إلى 1358,92 مليون دج، وأصبح يشكل أهم قطاع منتج للقيمة المضافة، ويرجع ذلك لتحرير التجارة الخارجية، والتسهيلات التجارية الممنوحة. يليها قطاع الزراعة بـ 1165,91 مليون دج في سنة 2011، وقطاع البناء والأشغال العمومية بـ 1091,04 مليون دج من نفس السنة.

كما يتضح في سنة 2012 حيث بلغت القيمة المضافة في قطاع التجارة والتوزيع 1555,29 مليار دج، لترتفع المساهمة عام بعد عام لتصل سنة 2016 إلى 205,22 مليار دج كأعلى قيمة في نفس القطاع، فيما بقي نصيب القطاعات الأخرى ضعيفا جدا، وهذه الزيادة تتماشى مع الزيادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضاعف عددها من سنة 2007 إلى سنة 2011.

ومنه أكثر القطاعات زيادة القيمة المضافة هي قطاع التجارة وتليه الزراعة والبناء والأشغال العمومية وفي الأخير قطاع الخدمات والصناعة، هذا الأخير الذي لا يزال في بداية تكوين قاعدة اقتصادية، مما يتطلب دعمها من خلال تشجيعها والرفع من أداء الم ص م وترشيد تسييرها والقضاء على الأسواق الموازية.

الجدول رقم (3-7): مساهمة المقاولاتية في زيادة الناتج الداخلي الخام:

الوحدة: مليار دج

| | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | |
|-----|----------|----------|----------|----------|---------|----------|---------|--|
| PIB | 16 569,3 | 16 115,4 | 14 526,6 | 11 991,6 | 9 968,0 | 11 043,7 | 9 352,9 | |

المصدر: من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات ONS:

<http://www.ons.dz/IMG/pdf/Agr09-13.pdf> أطلع عليه يوم 29 ماي 2019 على الساعة 14:00.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على توفير مناصب شغل والتقليل من معدلات البطالة، وإنما يساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والقيمة المضافة.

نلاحظ من الجدول (3-7) السابق تزايد الناتج الداخلي الخام من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 9 352,9 مليار دج في سنة 2007 إلى 11 043,7 مليار دج في سنة 2008، إلا أنه تراجع بعض الشيء في سنة 2009 ليصبح 9 968,0 مليار دج، كما اتضح لنا أيضا أن الناتج الداخلي الخام قد انتقل

من 11 991,6 مليار دج سنة 2010 نحو 16 569,3 مليار دج سنة 2013، ما يمكن تفسيره باتجاه الجزائر نحو المزيد من الإنفتاح والتحرر الإقتصادي وتطبيق ميكانزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص.

كما بلغ الناتج المحلي الخام للجزائر¹: 213,81 مليار دولار في 2014، و165,979 مليار دولار في 2015، 160,13 مليار دولار في 2016، وأخيرا 167,555 مليار دولار في 2017 حسبما أشار البنك الدولي.

حيث حافظ قطاع التجارة والتوزيع على المقدمة في المساهمة، بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وكل هذا يفسر التطور الكبير الذي عرفته الم ص م في هذه الفترة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والقوانين التحفيزية للمستثمرين الخواص.

3- المساهمة في زيادة الصادرات:

أثبتت الم ص م قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من العجز، فمنذ سنة 2005 لم تتجاوز الزيادة في الصادرات خارج قطاع المحروقات 1,5 مليار دولار² وفي سنة 2010 عرفت الصادرات خارج قطاع المحروقات تزايدا مستمرا إلا أن نسبتها تبقى ضئيلة تقدر ب2,86% من القيمة الإجمالية للصادرات وهو ما يشكل نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر رغم الزيادة المسجلة في عدد الم ص م في نفس الفترة إلا أن أثرها لا يزال ضعيفا³.

¹ من بيانات مجموعة البنك الدولي وبالاعتماد على الموقع الرسمي التالي:

<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie> أطلع عليه يوم: 20/05/2019، الساعة 14:00

² لفقيه حمزة، "روح المقاولات وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ بو البردعة نحلة، "الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص التنظيم الاقتصادي كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2011-2012، ص 111.

المبحث الثاني: أجهزة دعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر

تكثفت مجهودات الجزائر في عملية المرافقة والدعم المقاولاتية، حيث قامت باتخاذ عدة تدابير وإجراءات من خلال إنشاء العديد من الهيئات والهيكل التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه الضريبية لخلق المشروعات الجديدة التي تهدف إلى ترقية المقاولات ومتابعتها ومعالجة المشاكل التي تواجهها وتحسين وضعيتها، وبالتالي فإن عملية المرافقة والدعم خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها يعد أمراً ضرورياً.

المطلب الأول: أجهزة دعم المقاولاتية

ارتكزت عمليات دعم المقاولاتية على مجموعة من الهيئات في الجزائر، والتي تسعى بالأساس إلى توفير الدعم المالي اللازم لفئات معينة من المجتمع بما فيها البطالين والفئات التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي، وذلك لإنشاء مؤسساتهم الخاصة وتشجيع تطويرها، وتتمثل أهم هذه الهيئات في ما يلي:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى صراحة بهيئة وطنية ذات طابع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الجزائر العاصمة ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل¹.

"تقدم الوكالة عدة صيغ للحصول على مساعدات مالية في شكل قروض ممنوحة من البنوك المحلية، كما توفر تسهيلات ضريبية وإعفاءات جمركية ومتابعة للمشاريع المنشئة"².

¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمتضمن "إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي المعدل والمتمم"، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996.

² لفقير حمزة، "روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، السنة 2016-2017، ص 137.

1-1- نشأت المؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تنشأ المؤسسات الصغيرة بإحدى الصيغ الثلاث¹:

أ- **التمويل الخاص**: يتكون رأس المال كلياً من المساهمة الشخصية يمكن أن تقدم الوكالة في هذه الحالة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية.

ب- **التمويل الثنائي**: يتكون رأس المال من المساهمة وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

ج- **التمويل الثلاثي**: تكمن المساهمة الشخصية بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطيه جزء من فوائده يتوقف مستوى التغطية، حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض الممنوحة.

جاءت عدت تعديلات للهيكل المالي وفقاً للموقع الرسمي للوكالة بهدف الرفع من قيمة الاستثمار من جهة، وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية من جهة أخرى بهدف تخفيف أكبر عبء مشكل أحد أهم عقبات المقاولين ولا سيما أنهم بطالين².

1-2- القرض البنكي:

يقوم النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض ودراسة المساهمة الشخصية للشباب في المشروع، والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني نذكرها في ما يلي:

❖ يجب على صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بعد تبليغ الموافقة البنكية. أي أن انخراطه يسبق تمويل المشروع³.

¹ محمد قوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 155 .

² من بيانات الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التالي: www.ansej.org.dz أطلع عليه يوم 29 ماي 2019 على الساعة 15:00.

³ المواد 03، 04، "المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي"، الجريدة الرسمية، العدد 54، بتاريخ 2003/09/10، ص 08.

❖ يتم حساب مبلغ الاشتراك في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض حسب مبلغ القرض البنكي الممنوح ومدته، حيث يقوم صاحب المشروع بدفع الاشتراك دفعة واحدة ويغطي الصندوق 70% من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها المقاول.

❖ لا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانات المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك والمؤسسات المالية على منح القرض.

❖ منح القروض والإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القرض والشباب أصحاب المشاريع الذين اختاروا التمويل الثلاثي لإنجاز مشاريعهم.

يكمل ضمان الصندوق الضمانات المحددة من قبل في الجهاز والمتمثلة في:

- رهن التجهيزات والعربات في الدرجة الأولى لصالح البنوك وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك¹.

1-3- شروط التأهيل للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة:

- يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تمنح مرة واحدة للمشروع كل من استوفى الشروط التالية²:

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و35 سنة وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاول.

- أن يكون ذو تأهيل مهني أو ذو ملكات معرفية معترف.

- ألا يكون شاغلا وظيفه مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.

- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.

- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل

¹ من بيانات الموقع الرسمي التالي: www.ansej.org.dz أطلع عليه يوم 29 ماي 2019 على الساعة 19:00.

² من بيانات الموقع الرسمي التالي: www.ansej.org.dz أطلع عليه يوم 01 جوان 2019 على الساعة 13:30.

2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

بناء على التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع "التجربة الجزائرية في القرض المصغر"، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2004/14/04 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي¹. يعتبر برنامج القروض المصغرة جزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة من أجل المساهمة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتعزيز قدرة الأفراد والسكان، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق، فرص عمل مجدية، وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة.

2-1- جهاز القرض المصغر:

يعتبر التمويل المصغر أو الإقراض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة، حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل، وهو مبدأ اقتصادي تم تجريبه في البلدان النامية بهدف تحقيق التنمية، حيث بادرت السلطات في الجزائر على غرار باقي دول العالم النامية إلى وضع الميكانيزمات اللازمة لجعل القرض المصغر أداة فعالة لمكافحة الفقر والتخفيف من البطالة².

ظهر القرض المصغر في الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011، حيث سمح آنذاك بإنشاء عدت نشاطات في مختلف القطاعات إلا انه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 04-14-01-02-03، "المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونه الأساسي"، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 2004/01/25، ص 08.

² من بيانات الموقع الرسمي التالي: <https://www.angem.dz/ar/article/decret-presidentiel-n-11-133/> أطلع عليه يوم: 16-03-2019 على الساعة 10:00.

إن تمويل المشاريع المصغرة حسب Pierre Verbeeren وخاصة القروض المصغرة متجذرة، تصب في الاهتمامات التالية¹:

-الاستجابة لمشكلة الإقصاء المالي:

أي أن هناك فئة كبيرة من المجتمع لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية المعمول بها ولذلك جاء هذا المبدأ الاقتصادي التمويل المصغر باعتباره أداة لمكافحة الإقصاء المالي.

-الاستجابة لمشكلة وصول البنك إلى الزبائن:

وهذا من خلال النمو السريع للقروض المصغرة، وهي كذلك تفتح أفاق لغيرها من الخدمات المالية كالادخار والتحويلات والتأمين المصغر، وهذا ما يهم أكثر البنوك الذين يبحثون عن أسواق ضخمة تمكنهم من ضمان الربحية المالية.

-الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل المصغر:

باعتباره أداة فعالة لمكافحة البطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي، وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل الأنشطة المدرة للدخل والمرافقة التدريجية، وقابلية تلك الأنشطة اقتصاديا للتقليل من المخاطرة بالنسبة للمقاول بالإضافة إلى تنظيم السوق المؤسساتية.

2-2-الإعانات والامتيازات المالية المقدمة مجانا:

يمنح الجهاز صغتين من التمويل، بمساهمة خمس (05) بنوك العمومية كما يوضحه الجدول (3-8) أسفله²:

(أ) الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية بتمويل ثنائي (وكالة-مقاول) بحيث نجد مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

(ب) الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة-بنك-مقاول) وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

¹ Pierre Verbeeren, Alter&I, "**Guide pratique sur le micro-crédit: l'expérience du prêt**

solidaire," Traduction de Dekryptos Graphicity, Septembre 2003, p11,

أطلع عليه يوم 17 مارس 2019، على الساعة 11:00. www.lamicrofinance.org

² أطلع على الموقع التالي: www.angem.dz يوم 17 مارس 2019، على الساعة 15:15.

الجدول رقم (8-3): أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر في صيغة التمويل الثلاثي:

| نسبة الفائدة | سلفة الوكالة | القرض البنكي | المساهمة الشخصية | صنف المقاول | قيمة المشروع |
|--------------|--------------|--------------|------------------|---------------------------------|---------------------------|
| - | 100% | - | 00 % 05 % | كل الأصناف (شراء مواد أولية) | لا تتجاوز 100.000 دج |
| - | 100% | 70% | 03 % 05 % | كل الأصناف (شراء مواد أولية) | لا تتجاوز 250.000 دج |
| - | 29% | 70% | - | كل الأصناف | لا تتجاوز 1.000.000 دج |

المصدر: من خلال موقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz أطلع عليه يوم 25/05/ 2019

على الساعة 11.30

تحليل الجدول أعلاه يقدم المفاهيم التالية:

- أن نسبة الفائدة في إطار جهاز القرض المصغر في صيغة التمويل الثلاثي معدومة، باعتبار أن سياسة إدراج القروض المصغرة تأتي لمساعدت المقاولين، وأنها بمثابة حجر الزاوية في بناء الاقتصاد وأن أغلب المشاريع الكبيرة بدأت بتمويلات صغيرة مما يجعل هذه الصيغة من آليات محاربة الفقر والبطالة.

- أن التمويل الممنوح من طرف الوكالة بدون تدخل البنك، تصل قيمة المشروع 100.000,00 دج كحد أقصى في حالت شراء المواد أولية.

- أن التمويل الممنوح من طرف الوكالة مع تدخل البنك، تصل قيمة المشروع 250.000,00 دج كحد أدنى و 1.000.000,00 دج كحد أقصى تبعا لتغير المساهمة الشخصية أو عدم وجودها.

2-3- شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر وتكوين الملف لتسيير القرض المصغر:

تضع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مجموعة من الشروط تسمح من خلالها الحصول

على القرض المصغر ونلخصها في ما يلي:

الفصل الثالث:

واقع المرافقة والدعم المقاولاتية في الجزائر

الجدول رقم (9-3): أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر في صيغة التمويل الثلاثي:

| تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسلفة للشراء لا يتعدى سقفها 40.000 دج مواد أولية | تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسلفة للشراء تتراوح بين (40.001 دج- دج100.000) مواد أولية | تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-البنك-المقاول لا يتعدى سقفها 1.000.000 دج |
|---|---|---|
| الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر: -بلوغ السن 18 سنة فما فوق والقدرة فوق والقدرة على ممارسة نشاط. -عدم امتلاك دخل واثبات الإقامة. -التمتع بكفاءات تتوفق مع المشروع . -القدرة على دفع المساهمة الشخصية من الكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة ب 1 % من القرض الموجهة لشراء العتاد الصغير. -عدم الاستفادة من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق النشاط. -تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة. | الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر: -بلوغ السن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة نشاط. -عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة. -إثبات مقر الإقامة. -التمتع بكفاءات تتوفق مع المشروع المرغوب إنجازه. | الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر: -بلوغ السن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة نشاط. -عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة. -إثبات مقر الإقامة. -التمتع بكفاءات تتوفق مع المشروع المرغوب إنجازه. |
| الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض: ■ صورة (01) شمسية. ■ نسختان أصليتان (02) شهادة الميلاد . ■ نسختان أصليتان (02) بطاقة الإقامة. ■ نسختان(02) من بطاقة التعريف الوطنية | الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض: ■ صورة (01) شمسية. ■ شهادة الميلاد (نسخة واحد). | الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض: ■ صورة (01) شمسية. ■ شهادة الميلاد (نسخة واحدة). |

| | | |
|---|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ■ أو رخصة السياقة. ■ نسختان (02) من الشهادة -دبلوم أو شهادة العمل أو شهادة التربص أو شهادة إثبات الكفاءة. ■ الوثائق المالية المقدمة: نسخة من الفواتير الشكلية للمعدات المراد اقتناءها، والمواد الأولية المراد. ■ نسخة (01) من الفواتير الشكلية للسلع بالنسبة للنشاطات التجارية. ■ نسخة من وثيقة تقييم تهيئة المحل. ■ نسخة من وثيقة تقييم تأمين المعدات . | <ul style="list-style-type: none"> ■ بطاقة الإقامة أو بطاقة الإيواء (نسخة واحدة). ■ نسخة (01) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة. ■ نسخة (01) من الفواتير الشكلية للمواد الأولية المراد اقتناءها وفي حالة عدم تمكن تقييم كلفة المواد الأولية المراد اقتناءها. | <ul style="list-style-type: none"> ■ بطاقة الإقامة (نسخة واحدة) أو بطاقة الإيواء (نسخة واحدة). ■ نسخة (01) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة. <p style="text-align: center;">الوثائق المحررة في خلية المرافقة:</p> |
| <p style="text-align: center;">الوثائق المحررة في خلية المرافقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع. | <p style="text-align: center;">الوثائق المحررة في خلية المرافقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية. | <ul style="list-style-type: none"> ■ تقييم كلفة المواد الأولية المراد اقتناءها محرر من طرف المرافق والمقاول. ■ وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية. |

المصدر: من خلال الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz أطلع عليه يوم 25 /05/ 2019

على الساعة 11.30

تحليل الجدول الوارد أعلاه للوكالة:

- أن القروض المصغرة الممنوحة في هذه الصيغة موجهة لتمويل النشاط الاستغلالي المتمثل في شراء المواد الأولية والعتاد الصغير فحسب.

- أن الوكالة وضعت شروطا يجب أن تتوفر لدى الشخص الراغب في طلب القرض.
- أن يكون سنه 18 سنة فما فوق.
- عدم إمتلاك أي دخل أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.
- الكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب إنجازه.
- أن إثبات مقر الإقامة.
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز آخر.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية في حالة التمويل الثلاثي.
- دفع الإشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- الإلتزام بتسديد مبلغ القروض الممنوحة في هذه الصيغة.
- بالإضافة إلى وثائق إدارية خاصة بالمستفيد من القرض، و أخرى مالية تتمثل في الفواتير.

2-4- الإعانات والامتيازات المقدمة مجاناً:

هناك مجموعة من الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة في إطار المتابعة التقنية والمرافقة بالدعم والنصح حتى تمكن المشروع الناشئ من الانطلاق في ظروف مواكبة لتطور السوق المحلي من جهة والخارجي من جهة أخرى، من خلال بحثنا قمنا بإحصائهم في النقاط التالية¹:

- الاستفادة من تكوين مجاني في تسيير المؤسسات الصغيرة.
- بعد انطلاق النشاط، يمكن لمقاول المشاركة في صالونات العرض التي تنظمها الوكالة بشكل دائم وفي جميع أنحاء الوطن، والتي من خلالها يتم ترويج منتجاتهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيد وتسييرها مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وقد قامت الوكالة إلى غاية شهر مارس من سنة 2016 من منح 726.359 قرض وخلق 1.089.539 مزدرب شغل، بالإضافة لتوفير تكوين ل 105.696 مقاولاً.

¹ لفقيه حمزة، "روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، المرجع السابق ذكره، ص 140.

2-5- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والممنوحة من طرف المؤسسات المالية المنخرطة

في الصندوق في إطار إعانات الوكالة :

تتمثل مهامه في ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالنسبة للمقاول والبنك، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يغطي بناء على طلب من البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لا تزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز خمسة وثمانين في المئة 85٪، أنشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية لاسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزاماتهم في إطار جهاز القرض المصغر، المنخرطون في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة هم المقاولون في إطار جهاز القرض الذين تحصلوا على الموافقة البنكية¹.

2-6- الامتيازات الجبائية في إطار إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تعتبر المساعدات المالية الأخرى والمتمثلة في إعفاء من الضريبة والرسوم من الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من قبل القرض المصغر والمتمثلة في:²

- 1- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
- 2- إعفاء من رسم العقاري على البناءات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.
- 3- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- 4- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
- 5- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

² المرسوم التنفيذي رقم 04-16، المواد 02 إلى 10 "المضمن إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغر وتحديد قانونه الأساسي"، المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، ص، ص: 15-16.

¹ <https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordées-aux-bénéficiaires-du-micro-credit/> 2019-03-20: أطلع عليه في:

6- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.

- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%.

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بنسبة 5%.

2-6- قائمة الأنشطة الممولة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

كل نشاطات تجارية صغيرة والتي من شأنها خلق القيمة ومناصب شغل في كثير من القطاعات لرفع

الاقتصاد الوطني بما فيها¹:

أ- الصناعة :

- الغذائية : صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكولاتة ... الخ.

- الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة.

- الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة

ب- الفلاحة:

- تربية الماشية وفلاحة الأرض.

ت- الصناعة التقليدية:

النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدية، الرسم على الحرير والقטיפ

والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

ث- الخدمات:

الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات والصحة.

¹ <http://www.angem.dz>. 14:30 الساعة 2019/03/30 أطلع عليه يوم

ج-المباني والأشغال العمومية:

أشغال البناء: أعمال متعلقة بالمباني، الكهرباء، الدهن، السبابة، النجارة، صناعة حجر البناء

1-3- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI):

تم إحلال هاته الهيئة مكان وكالة دعم وترقية الاستثمار طبقا للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والخاص بتطوير الاستثمار، وتم إعادة هيكلتها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، لتصبح مؤسسة تابعة للوزير المكلف بترقية الاستثمار، حاليا وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

1-3-1- مهام الوكالة:

الإعلام و التحسيس وذلك بضمان استقبال المستثمرين، وتوفير جميع المعلومات التي يحتاجونها التسهيل عن طريق تبسيط إجراءات البيروقراطية، ترقية الاستثمار عن طريق العلاقات مع المستثمرين والهيئات الداعمة لاستثمار في الداخل والخارج، ترقية الفرص، المساعدة في تسيير الحافظة العقارية والمتابعة عن طريق إعداد إحصائيات حول الاستثمارات، تسجيلها ومدى تقدمها¹.

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين والعرب والأسويين مثل الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛ "أنيم"، شركات أوروبتوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية وإيطالية وإسبانية أخرى كما قامت بإبرام عدة عقود واتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار؛ حيث تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل:

-CNUCED لتكوين إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات في الجزائر.

- ONUDI من أجل اقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج القيام بالأعمال².

¹ أطلع عليه يوم 2019/02/10 الساعة 14:30 <http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi>

² أطلع عليه يوم 2019/03/15 الساعة 10:00 <http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi>

3-2- الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الصندوق الوطني للاستثمار مكلف بتمويل إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة مع منح الأولوية للجوانب الخاصة بـ "الربح" و"تسيير المخاطر"، دون المساس بالنظام العام والذي له علاقة مع سياسة الحكومة، يتدخل الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمارية من موارده الخاصة عبر:

- قروض مباشرة على المدى البعيد.
- منح الضمانات.
- على شكل مساهمات سيما برأسمال المؤسسات المتوسطة والصغيرة للقطاع الخاص الوطني الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة¹.

3-2- الشباك الوحيد غير المركزي:

أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية، هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:

أ- تأسيس وتسجيل الشركات.

ب- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء.

ت- المزايا المتعلقة بالاستثمارات

ويسهر هذا الشباك على استقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بمختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين حتى ينفذوا مشاريعهم بأسرع وقت ممكن.

¹ المادة 01، "المتضمنة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة"، الجريدة الرسمية، عدد 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/15، ص 05.

4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994.

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات الخاصة بالشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-55 سنة حسب المرسوم الرئاسي رقم 19-58 المؤرخ في 2 فيفري 2019 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الذي يعدل المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، كما يتكفل الصندوق بالذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية والذين تتوفر فيهم الشروط الضرورية أن الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار¹.

4-1- مهام الصندوق:

يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي²:

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.
 - المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.
 - يمثل القرض على شكل هبة من 28-29 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
 - التخفيض في الفوائد البنكية "بنسبة 100 بالمائة"³؛
 - المساعدة على الحصول على التمويل البنكي بنسبة 70 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
 - المساهمة الشخصية بين 1٪ و 2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- كما يقدم الصندوق مساعدات أخرى تتمثل في :
- المزايا الضريبية الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة التعريفات الجمركية قيد الإنشاء و الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال.
 - التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات، أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 94-188، المادة 04 من الباب الثاني "المتمضمّن القانون الأساسي"، الجريدة الرسمية، العدد 44، بتاريخ 6 جويلية 1994.

² محمد قوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، المرجع السابق ذكره، ص 157.

³ الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz، أطلع عليه يوم 11 مارس 2019، على الساعة 09:00.

-التصديق على المكاسب المهنية، حيث وضع هذا الإجراء بشراكة مع وزارة التكوين، والتعليم المهنيين وهو يهدف إلى تقييم وتحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل الذين لا يملكون إثبات الكفاءة "شهادة التأهيل، دبلوم أو شهادة عمل"¹.

المطلب الثاني: هيئات المرافقة المقاولاتية وصناديق ضمان القروض في الجزائر.

تعتبر هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الحديثة في علوم التسيير وذلك لمدى قدرتها على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة على التكيف والتطور مع التحولات الاقتصادية الجديدة لتجاوز كل ما يحول دون التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات.

1- هيئات المرافقة:

رغم تخطي مرحلة التمويل وتعدد برامج الدعم إلا أن نجاح المرافقة يبقى أمرا غير مضمون نظرا لتعدد التحديات والصعوبات حسب كل مرحلة من مراحل الإنشاء وهنا أنشأت الحكومة هيئات مرافقة التي تسعى إلى الإشراف ومتابعة المقاول في كل خطوة سواء قبل الإنشاء أو بعده ونذكر أهمها:

1-1-1- مشاتل المؤسسات:

1-1-1-1- تعريف مشاتل المؤسسات تبعا للنظام الجزائري:

تعرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلالية المالية، وتكون في أحد الأشكال الآتية²:

أ-المحصنة: وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ب-ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع صناعات الصغيرة

ت-نزل المؤسسات: ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات والمهن الحرفية التي تهتم بميدان البحث.

¹ الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz، أطلع عليه يوم 11 مارس 2019، على الساعة 09:00.

² المرسوم التنفيذي رقم 03-78، "المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وتحديد دورها"، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخ في 25 فيفري 2003، ص 13.

1-1-2-أهداف مشاتل المؤسسات:

تهتم مشاتل المؤسسات بتحقيق الأهداف التالية¹:

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة.
- ضمان استمرارية مرافقة المؤسسات الجديدة.
- العمل على أن تصبح المؤسسات الجديدة في المدى المتوسط عاملا استراتيجي تحقيق التنمية الاقتصادية أينما وجدت.

1-1-3-مهام مشاتل المؤسسات :

تتكفل مشاتل المؤسسات في إطار الأهداف المحددة سابقا بما يلي²:

- استقبال واستضافة ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذلك أصحاب المشاريع.
- تسيير وإيجار المحلات لفائدة المقاولين وتقديم الخدمات الملحقة.
- تقديم إرشادات خاصة بمجال النشاط.

1-2-مراكز التسهيل:

حددت الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 على أنها عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي.

1-2-2-أهداف مراكز التسهيل:

تبتغي هذه المراكز تحقيق الأهداف التالية³:

¹ المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المادة 02 والمادة 03، "المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وتحديد دورها"، الجريدة الرسمية العدد 13، المؤرخ في 25 فيفري 2003، ص 14.

² المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المواد من 05 إلى 08، "المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وتحديد دورها"، الجريدة الرسمية العدد 13، المؤرخ في 25 فيفري 2003، ص 14.

³ المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المادة 03 "يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها" وتنظيمها الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخ في 25 فيفري 2003، ص 18.

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.
- تطوير ثقافة المبادرة وتشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع.
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها.
- خلق مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المحلية والمركزية.
- محاولة تثمين البحث من خلال توفير جو لتبادل الأفكار بين حاملي مشاريع ومختلف مراكز البحث والشركات الاستشارية ومؤسسات التكوين، والأقطاب التكنولوجية والصناعية.
- تثمين الكفاءات البشرية و عقلنة استعمال الموارد المالية.

1-2-3- مهام مراكز التسهيل:

تتولى مراكز التسهيل أداء المهام التالية¹:

- دراسة ومتابعة الملفات المقدمة، وتحسيد المشاريع، من خلال توجيههم تبع مساهم المهني.
- نشر المعلومات حول مختلف الفرص الاستثمارية والدراسات القطاعية والإستراتيجيات والدراسة الخاصة .
- تقديم الخدمات فيما يخص الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق والموارد البشرية واستهداف الأسواق.
- المساعدة على نشر التكنولوجيا الجديدة، إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال عند الحاجة واقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها، مساعدة المنشئين على تحسيد مساعيهم الرامية إلى تحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة و/أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المجددة والمبتكرة.
- وعموما نلاحظ أن هاتين الهيئتين الأخيرتين المشار إليهما من طرف القانون الجزائري لا زالتا حديثة نظرا لمحدودية إمكانياتها، وتعدد المشاكل التي تواجهها.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المادة 04، "يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها" الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخ في 25 فري 2003 ص19.

1-3-3- حاضنات الأعمال: إن فكرة حاضنات الأعمال مستوحاة أساسا من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال الحديثي الولادة وغير المكتملي النمو فيها فور ولادتهم، حتى يتمكنوا من تحطيط صعوبات الظروف المحيطة بهم، حيث أن المولود الجديد يحتاج إلى الرعاية والاهتمام كي يتمكن من حياة طبيعية وسط الآخرين.

1-3-1-تعريف حاضنات الأعمال:

لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، إلا أن هناك عدت مفاهيم وتعريفات لحاضنات الأعمال سواء على المستوي العربي أو الدولي نذكر منها:

يعرفها الإنسكوا UNESCWA بأنها توفير حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة لمرحلة محددة من الزمن، مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها، للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة، بهدف تقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة، والتخرج منها. وتعتبر مرحلة الانطلاق هي المرحلة الأصعب والأقصى بالنسبة لمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التكنولوجية منها على وجه الخصوص، لأن هذه المرحلة تتطلب خبرات قد لا تكون متوفرة لدى إدارة هذه المؤسسات¹.

كما تعرف على أنها آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة، وهي مؤسسة قائمة بذاتها (لها كيان قانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يُبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أوّلِيّ يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين) ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون المؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة، غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى.²

وتعرف بموجب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات بأن "المحضنة هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات"³.

¹ عز الدين عبد الرؤوف، يحي لخضر، مداخلة بعنوان "حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017، ص 04.

² حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي"، مرجع سبق ذكره، ص 168.

³ المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المادة 02، "المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات"، العدد 13، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 14.

مما تقدم يتبين أن حاضنة الأعمال هي المكان المحدد الذي يعمل على استضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار، هذا المكان يوفر جميع أنواع الدعم المصممة لمساندة المشروعات الجديدة المختلفة حسب الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المشروع.

هناك العديد من التصنيفات الأنواع الحاضنات وذلك حسب أنواع المشاريع التي تحتضنها، ومن أهم أنواعها نذكر ما يلي:¹

-حاضنات الأعمال العامة: تعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة، تخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار.

-حاضنات الأعمال المتخصصة: تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية من خلال إعادة الهيكلة الصناعية أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها.

-حاضنات الأعمال التقنية: تختص بالتكنولوجية ونشرها، وتطوير المنشآت المتخصصة، وتدريب الباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال

1-3-2- أهداف حاضنات الأعمال:

تسعى المحاضن إلى تحقيق أهداف عديدة منها:²

-تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسسي.

-المشاركة في الحركة الإقتصادية.

-تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.

-تقديم الدعم لمنشآت المؤسسات الجدد.

-ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

¹ أحمد بن قطاف، "أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل لشهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2006-2007، ص 123.

² المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المادة 03، "المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات"، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 14.

-تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.

-التحول في المدى المتوسط لعامل إستراتيجي في التطور الاقتصادي.

1-3-3- مهام حاضنات الأعمال:

من بين الأدوار والمهام التي تقوم بها الحاضنة نذكر ما يلي:¹

-تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، اختيار المواد، الآلات، المعدات وطرق العمل.

- احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة، ووضع تحت تصرفهم المبنى، التجهيزات ووسائل الإعلام الآلي.

- تقديم تمويل ميسر للمؤسسة المحتضنة لمساعدتها على الانفلاق الاستثماري الأول؛ والاستشارة المالية الإدارية والتسويقية.

-ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.

-التدريب الإداري والتقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة بالإضافة إلى توفير أماكن ومساحات مجهزه لإقامة مشروعات.

-توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين.

-متابعة وتقييم المشروعات الجديدة بشكل مستمر بالتعاون مع المستشارين.

2- صناديق ضمان القروض في الجزائر:

2-1-2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: FRAG

(Fonds de Garantie de crédits aux PME)

2-1-1- نشأة الصندوق:

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ حسن رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ، ص 169.

ويعرف على انه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم¹.

يعتبر صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تسمح بتسهيل عملية الوصول إلى التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطويرها، يلعب صندوق ضمان القروض دور الوسيط بين المقاول والبنك الذي يشاركه في تقاسم الخطر، من خلال تقديم ضمانات مالية لهذا الأخير وتقدم هذه الضمانات التي تعتبر ضمان دولة بعد دراسة دقيقة تسمح بالتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروع المقدم من طرف المقاول.

2-1-2- أهداف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، وهو بذلك يشكل إحدى الأدوات المالية التي تسعى لخلق مناخ ملائم لتطوير المقاولاتية في الجزائر².

2-1-3- مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلتزم الصندوق في إطار تطبيق البرامج الموجهة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسيير الغلاف المالي الذي خصص من الاتحاد الأوروبي سنة 2005 في إطار برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 15 مليون أورو وضعت تحت تصرف الصندوق من خلال الوزارة الوصية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 02-373، المواد 2 و4، "المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الاساسي"، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ 6 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، ص 13.

² <https://www.fgar.dz/portal/ar/content/>، 11:30 الساعة على 30 ماي 2019

يتدخل صندوق ضمان القروض لتغطية مخاطر القرض من خلال تقديمه نسبة ضمان تتراوح ما بين 10% و80% من القرض البنكي وتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة أما عن مبلغ الضمان فيتراوح بين 5 ملايين دينار و100 مليون دينار مع العلم أن تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع، وتحدد المدة القصوى للضمان بين سبع سنوات لقرض استثمار وعشر سنوات حسب طبيعة القرض¹.

تتمثل المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة، حيث تعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع هذه المعايير²:

❖ المؤسسات التي تساهم في الإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.

❖ المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات أو في رفع الصادرات .

❖ المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة أو تسمح بخلق مناصب الشغل.

❖ المشاريع التي تساهم في تطوير المناطق الجهوية للبلاد.

❖ المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

في حين نجد المؤسسات الغير مؤهلة والتي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق وهي:

❖ المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ -المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.

❖ المؤسسات المسعرة في البورصة.

❖ شركات التأمين.

❖ الوكالات العقارية.

❖ الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.

❖ القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.

¹ الجودي مجدي علي، " نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"، مرجع سبق ذكره ص 90.

² www.fgar.dz consulté Le 30/05/2019 à 12 :00.

❖ المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

2-2-2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PM:

CAISSE DE GARANTIE DE CREDITS D'INVESTISSEMENT –PME, SPA

2-2-1- نشأة الصندوق:

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو هيئة ضمان، شكلها القانوني شركة ذات أسهم حسب المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 19 أبريل 2004، والذي أنشأت بموجبه، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل الوصول إلى الائتمان، حيث تضمن الجمعية العامة للصندوق إدارته وتسييره¹.

1-6-2- أهداف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقوم الصندوق بتقديم الضمانات الكفيلة لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريع استثمارية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولا يمكن أن يتجاوز مستوى القروض القابلة للضمان 500 مليون دينار جزائري، وتتمثل المخاطر المغطاة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أخطار عدم تسديد القروض الممنوحة، وأخطار التسوية أو التصفية القضائية للمقترض. أما عن مستوى تغطية الدين غير المدفوع فيبلغ 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء، و60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها ومقابل الضمان الذي يمنحه إياه الصندوق، يجب على المقاول أن يدفع لهذا الأخير علاوة بنسبة 0.5% من القرض المضمون المتبقي².

¹ المرسوم الرئاسي رقم 134-04، "المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 أبريل 2004، ص 30.

² الجودي محمد علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"، نفس المرجع السابق، ص 90.

1-6-3- مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و تتمثل قي¹:

- ❖ خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على القرض.
 - ❖ تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ❖ يغطي مخاطر الإعسار، التي تكبدتها البنوك جزاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ❖ يكمل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان .
 - ❖ قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الضمان المشترك.
- كما يقوم الصندوق على عدت متطلبات تتمثل في الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار. لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق لا يمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك.

¹ الموقع الإلكتروني لصندوق ضمان القروض www.fgar.dz، أطلع عليه يوم 01 جوان 2019، على الساعة 18:00.

المبحث الثالث: معوقات أجهزة دعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر وآليات التغلب عليها:

أصبح موضوع المقاولاتية يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات خاصة للدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الإستراتيجية، فبالرغم من دخول المؤسسات الناشئة إلى عالم الأعمال بطرح منتج جديد مبتكر أو فكرة ممتازة وامتلاك الفرد مهارات وقدرات مقاولية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولية، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها ونسبة أكبر من المؤسسات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة، وبالتالي فإن عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها يعد أمرا ضروريا لمواجهة هذه العراقيل.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه أجهزة دعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر

هناك مجموعة من معوقات التي تواجه أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر، بعضها مرتبط بالمقاول والبعض الآخر بالبرامج في حد ذاتها، نجملها فيما يلي¹:

1- التحديات المتعلقة بالمقاول:

هناك جملة من التحديات التي تواجه أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر، إلا أنها مرتبطة أساسا بالمقاول نوجزها فيما يلي:

- ❖ عدم اهتمام أصحاب المشاريع بمختلف أشكال المرافقة بل يركزون فقط على الدعم المالي.
- ❖ موت معظم الم ص م في المراحل المبكرة أي بداية الإنشاء والانطلاق لصعوبات تقنية، فنجاعة المرافق تظهر من خلال نجاح المؤسسة أو فشله.
- ❖ رفض المقاولين المستفيدين من أجهزة الدعم تقديم معلومات حول مؤسستهم وما وصلت إليه من نتائج، مما يعيق المتابعة والرقابة الفعلية من طرف هذه البرامج خاصة خلال السنوات الثلاث الأولى؛ مما يدفع بالمقاولين إلى الاتكالية وعدم القدرة على تسديد الديون المستحقة عليهم.

¹ أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وأفاق"، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 199-200.

- ❖ محدودية مستوى الخبرة والكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين مما يحول دون الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة.
 - ❖ افتقاد غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر و الثقافة المقاولاتية بمفهومها الحقيقي الذي يتركز على مزيج من الإبداع والمخاطرة الخصائص القيادية، مقابل جمود وعدم استغلال مهارات الروح الريادية من طرف أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر أي المرافقة المعنوية بينما يزداد في الاستثمار سريع المردودية.
 - ❖ نقص حاد في برامج التكوين لفائدة المقاولين.
 - ❖ التوجه الكبير للنشاط التجاري والخدمي حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة، على حساب الاستثمار المنتج كقطاع الصناعة، الأشغال العمومية والزراعي؛ بسبب ضعف دراسات الجدوى المعتمدة من طرف برامج الدعم إضافة إلى غياب التكوينات من طرف المرافقين في هذا الميدان.
 - ❖ بحكم كون المجتمع الجزائري مسلم فان غالبية المقاولين يطالبون بقروض بدون فائدة لتمول المشاريع مما يحد من عدد المشاريع.
 - ❖ غياب الدعم العائلي خاصة في ما يتعلق بالتنقلات وهو ما أدى في الكثير من أحيان إلى تخلي المقاولات عن مجاهم الذي يتطلب التنقل والمتابعة.
- ### 2- التحديات المرتبطة بالبرامج في حد ذاتها:
- هناك أيضا تحديات أخرى مرتبطة بآليات الدعم في حد ذاتها نذكر منها:
- ❖ ضعف التنسيق بين مختلف أجهزة دعم والمرافقة خاصة حاضنات الأعمال من أجل تفادي فشل المؤسسات الناشئة عند بداية نشاطها.
 - ❖ تنوع الإجراءات وتعقدها من جهاز دعم لآخر ومن نظام مصرفي لآخر.
 - ❖ عدم توفر خدمات داعمة خصوصا في مجال الحصول على المعلومات الاقتصادية والتجارية ولاسيما خدمات الاستشارة والتدريب.

- ❖ نقص الجانب المعرفي والإطارات المخصصة للتكوين والتوجيه لأجهزة الدعم بالنسبة للمرافقين، ما يعكس ضعف القدرة على مواكبة المستجدات العلمية، وسيطرت بعض القطاعات غير منتجة على قطاعات أخرى منتجة.
- ❖ عدم كفاية الجهات الممولة وكثرة البيروقراطية وتعقد إجراءات وشروط الاستفادة من الدعم، مما يعيق عمل أجهزة دعم والمرافقة؛ علما أن عبء تمويل المشاريع في إطار برامج المرافقة محل الدراسة يقع على عاتق البنوك بالدرجة الأولى لذلك غالبا ما يرجع رفض المشاريع إلى البنوك.
- ❖ عدم توزيع أجهزة الدعم بصفة متجانسة بين الشمال والجنوب وتمركزها في الشمال الشرقي أكثر.
- ❖ عدم الاهتمام بخريجي الجامعات ومخابر البحث.
- ❖ مشكلة توفر العقار لإقامتها وانتشارها.
- ❖ التأخر الواضح والملموس في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام.
- ❖ تماطل كبير على مستوى الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما يبطئ معالجة كل الملفات واعتماد المشاريع.
- ❖ غياب دراسات جدوى المشاريع، حيث تكتفي البرامج المرافقة بالدراسة التقنية-الاقتصادية اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المقاول، وهو ما يؤدي في غالب الأحيان إلى غلق المؤسسات فور انطلاقها لعدم جدوى الفكرة أو تشبع السوق المحلية من المشاريع.
- ❖ عدم وجود معايير الجودة والميزة التنافسية خاصة لتقييم الخصائص المقاولاتية لدى المقاول وتقييم أدائهم حيث تكتفي اللجنة بملاحظة قدرة المقاول المحتمل على الدفاع عن مشروعه فقط.
- ❖ اعتماد المسؤولين على عدد الملفات المعالجة شهريا، بينما يعتبر هذا المعيار كميا لا يعكس جودة الدعم المقدم.
- ❖ ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر وتشجع التنافس في مجال القروض المصغرة نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها)، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.
- ❖ تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للعملية لكثرة التعديلات ومركزية صنع القرار في هذه الهيئات وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لبعض المناطق.

❖ ضعف عمليات التحسيس والإعلام.

❖ الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة، فمن المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة وإرضاء كل الجمهور.

المطلب الثاني: آليات التغلب على الصعوبات التي تواجه أجهزة دعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر:

يجب الزيادة في فعالية هذه البرامج من خلال :

❖ زيادة عدد المؤسسات المنشأة.

❖ رصد الموارد الكافية في مجال المرافقة والمرتبطة أساسا بزيادة عدد المرافقين ذوي الكفاءة.

❖ الإلمام بمختلف تقنيات إنشاء المؤسسات لتقديم تكوين فعال للمقاولين، فنجاعة المرافق تظهر من خلال نجاح المؤسسة أو فشلها.

❖ تشجيع الدولة لأجهزة المرافقة المتواجدة والتي تهدف إلى ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكاملة لها، ولاسيما مشاتل وحاضنات وكذا نزل المؤسسات.

❖ توفير المعلومات الضرورية الخاصة بمختلف موردي التجهيزات والمواد الأولية الخاصة بمختلف النشاطات التي يتجه إليها المنشعين.

ينبغي على أجهزة دعم والمرافقة أن تلعب دوراً متكاملًا في مجال مرافقة من خلال إقامة علاقات فيما بين المؤسسات الصغيرة ذات النشاط المتكامل، والتي أنشأت بدعم من طرفها وأيضا فيما بين هذه المؤسسات ومختلف الهيئات المحلية، والقطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وذلك بهدف إكسابها زبائن جدد وأحياناً دائمين.

تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية، ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من المنشعين الجدد فيها، وذلك بهدف التعريف أكثر بالمؤسسات الصغيرة التي أنشئت بالدعم.

كما ينبغي أن تقوم بإعداد دراسات إستراتيجية حول مختلف القطاعات ومدى جاذبيتها مما يسمح بالاستعداد للسوق ولشدة المنافسة، وذلك أخذاً بعين الاعتبار منافسة القطاع غير الرسمي، وهذا من شأنه

أن يرفع من حظوظ المنشئين في الحصول على قروض من المؤسسات المالية، وأيضا من معدل بقاء ونمو المؤسسات مستقبلاً.

❖ تشجيع المنشئين على الإبداع والتجديد، وأيضا على التعامل في إطار عقود المقاولات لتوسيعهم من حصصهم السوقية.

❖ إقامة علاقات أقوى مع الجامعات ومخابر البحث من أجل خلق مشاريع ومؤسسات صغيرة مجددة ذات قدرة تكنولوجية عالية.

❖ تعميم وتسهيل تداول المعلومات والمستجدات المتعلقة بنشاطهم.

كما تصادف المنشئين عدة صعوبات تجاه شركائها، حيث نجد على رأسها "فصر فترة تسديد القرض البنكي والتي لا تتجاوز الخمس سنوات، هذا إضافة إلى طول فترة دراسة المشروع من قبل البنك والحصول على الموافقة على تمويل المشروع، كما أشار المسيريون أيضا إلى مشكل هام آخر تجاه الوكالة وهو عدم وصول المعلومات عن الإجراءات الجديدة التي ترتبط بنشاطها ومهامها"¹.

¹ أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وأفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 217.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يتضح أن أهم الجوانب التي تحول دون فعالية هذه البرامج هو أن أغلب مهامها يقتصر على تقديم الخدمات المادية من إعفاءات جبائية وشبه جبائية، ومنح إعانات مالية في شكل قروض منخفضة أو عديمة الفائدة، في حين تقديم الاستشارة، التكوين والنصح لإنشاء المؤسسات يكون بشكل نسبي، وبالتالي فهي تركز على مرحلة واحدة فقط من مراحل إنشاء المؤسسة، وهي التمويل فرغم أهميتها إلا أن المقاول خاصة في بداياته يحتاج إلى متابعة ومرافقة في كل مرحلة من مراحل الإنشاء.

لهذا أتت السلطات العمومية بقوانين تضم تسهيلات وهيئات جديدة لمرافقة وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمنظومة تدعيمية متكاملة وشاملة لمختلف المراحل.

وبعد تحليل حصيلة أجهزة دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر، يمكن القول عموماً أنها لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب ولا يمكن مقارنتها بالتجارب العالمية، ولكن رغم ذلك لا بد من الاعتراف بأنها هيكل دعم مهم بالنسبة للمصنوع خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار فترة انطلاقها في النشاط وتجربتها مع أغلب حاملي المشاريع في مسار تجسيد خططهم لولا دعمها، علاوة على أنها تسعى بصفة أساسية إلى التطوير والتحسين الدائم لمستوى خدماتها، وهذا ما يجعل تجربتها عموماً تجربة مقبولة كتجربة أولى من نوعها، وحديثة مما يستدعي توعية الشباب والقطاع الخاص عن طريق الملتقيات والندوات والمطبوعات الإعلامية.

خاتمة

كانت سياسة الدولة من خلال تطوير الفكر المقاوِلاتي ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتمية أملتها التغييرات في الظروف الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية على المستوى الدولي و الوطني لذا سعت الجزائر جاهدة و لازالت لتوفير مختلف الشروط الضرورية لمساعدة المقاوِلات على النجاح في إنشاء مؤسسته.

إن للمرافقة المقاوِلاتية دور أساسي وفعال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تقدمه من خدمات ضرورية التي يحتاجها المقاوِلات والمؤسسة المراد إنشاؤها والتي من شأنها تقليل العقبات التي تواجه حاملي المشاريع وزيادة عدد المؤسسات وتخفيض معدلات الفشل منها الدعم المالي، النصح التكويني، و التزويد بمختلف المعارف، والمهارات، والخيارات، خاصة مع التحول من النظام الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى ظهور آليات و هيئات الدعم والمرافقة التي أنشأتها الحكومة الجزائرية. هذا ما ترجمته ترسانة من الإجراءات القانونية و التنظيمية المتخذة وأجهزة الدعم والمساندة بهدف دعم ومرافقة أصحاب المشاريع.

فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز واقع الدعم و المرافقة المقاوِلاتية في الجزائر، بالتطرق إلى الإطار المفاهيمي للمقاوِلاتية و المرافقة وكذا عرض أهم أجهزة الدعم و المرافقة المقاوِلاتية حيث يبقى الهدف الأساسي للمرافقة هو دعم المقاوِلات عند قيامه بتجسيد مؤسسته وعند بداية نشاطها.

نتائج إختبار الفرضيات

● **الفرضية الأولى:** و التي تنص على أن " المقاوِلاتية هي مجموع من الآليات و الأنشطة التي تمكن الأفراد من إنشاء مؤسستهم" و التي تحققت نوعا ما حيث بعد تعرضنا لمختلف تعاريفها و أهم النظريات المفسرة لها توصلنا أنه يمكن تعريف المقاوِلاتية" بأنها مجموع من الآليات، و الأنشطة التي تمكن الفرد من إنشاء مؤسسته غير النمطية من خلال البحث عن الفرص المتاحة و استغلالها، و هذا الأخير يتمتع بخصائص معينة تمكنه من تجسيد فكرة و خلق قيمة"

● **الفرضية الثانية:** و مضمونها" يعتبر أسلوب المرافقة المقاوِلاتية من بين الحلول المساعدة للحفاظ على حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وضمان بقائها و استمراريتها" و هذه الفرضية صحيحة و ذلك بعد

تعرضنا لمجموع تعاريف المرافقة المقاولاتية ومراحلها و أنواعها و الخدمات التي تقدمها التي تساعد أصحاب المشاريع على تجسيد على أرض الواقع و توجيههم في الطريق الصحيح.

● **الفرضية الثالثة:** و في محتواها " ساهمت آليات الدعم و المرافقة المقاولاتية في دعم النشاط الاقتصادي بالجزائر" و هي خاطئة حيث بعد دراستنا توصلنا إلى أن آليات الدعم و المرافقة المقاولاتية التي وضعتها الجزائر ساهمت في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ساهمت بدورها في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال المساهمة في خلق فرص الشغل و النمو الاقتصادي، و المساهمة في الناتج الداخلي الخام PIB وكذا المساهمة في زيادة القيمة المضافة و رفع نسبة الصادرات

النتائج:

من خلال هذه الدراسة تتلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- يوجد العديد من الهيئات المختصة في المرافقة المقاولاتية .ANDI .CNAC. ANGEM. ANSEJ والتي يتمحور دورها الرئيسي في مرافقة و إيواء حاملي المشاريع ومؤسساتهم.
- في ظل التحديات التي يفرضها الاقتصاد المعاصر و تزايد عمليات تحرير التجارة و الاستثمار و التكتلات الاقتصادية و تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، ارتفعت حدة المنافسة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخليا و خارجيا سوف تواجه صعوبات كبيرة و تحديات تجعلها أمام منافسة صعبة و غير متكافئة مع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية ، لذا يستلزم تطوير المؤسسات لتستطيع أن تمارس و تستمر في ظل هذه التركيبة الجديدة ، و علاوة عن توفير الإمكانيات المادية هناك حاجة إلى تدريب و تعليم أصحاب هذه المؤسسات كيفية التعامل مع المتغيرات العالمية و السيطرة عليها
- تساهم وسائل و هيئات المرافقة المقاولاتية بدور مهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتخذ المرافقة عدة أشكال وأنواع تهدف كلها إلى التخفيف من حدة المخاطر التي تصادف المقاولين.
- تصادف الشباب المنشئ للمؤسسة الصغيرة عدة صعوبات تجاه الوكالة وشركائها، حيث نجد على رأسها قصر فترة تسديد القرض البنكي والتي لا تتجاوز الخمس سنوات، هذا إضافة الى طول فترة .
- تواجه أجهزة الدعم و المرافقة المقاولاتية العديد من العراقيل و التحديات منها ما يتعلق بالمقاول و الأخرى تتعلق بأجهزة الدعم و المرافقة المقاولاتية نفسها

- الاقتراحات:

- ضرورة تطوير وتنويع مختلف آليات وأجهزة المرافقة للشباب كحاضنات الأعمال والمشاتل مع ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية وتفعيل دور مختبرات البحث العلمي في تطوير الفكر المقاوالاتي
- تسطير إستراتيجية واضحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- أن تطبق هذه الإستراتيجية على أرض الواقع لا أن تبقى حبرا على ورق.
- مشاركة الجامعة ومراكز البحث العلمي وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد هذه الإستراتيجية.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع على أن لا يتم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لاختلاف المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية.
- تحديث وتطوير هذه الإستراتيجية كلما دعت الضرورة لذلك (المرونة وليس الفوضى)
- وجود إرادة فذة ليس فقط لدى الدولة وإنما كذلك لدى أصحاب هذه المؤسسات في مواجهة التحديات.
- تشجيع المقاولات النسوية من خلال العمل على تحسيس هذه الفئة بالفكر المقاوالاتي.

آفاق البحث:

- بعد تناولنا دراسة موضوع آليات الدعم و المرافقة المقاوالاتية الذي يبقى مفتوح أمام الباحثين نظرا لحدائته وتعدد جوانبه ،ارثأينا تقديم بعض الآفاق البحثية والمتمثلة في مايلي
- دور المرافقة المقاوالاتية في نجاح واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
 - اثر المرافقة المقاوالاتية في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر.
 - دور المرافقة المقاوالاتية في تشجيع المقاوالاتية النسوية.
 - دور أجهزة الدعم و المرافقة المقاوالاتية في تنمية النشاط الإقتصادي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1- باللغة العربية

1. بن زارع رابح "مبادئ القانون التجاري" دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، الجزائر، السنة 2014.
2. مصطفى يوسف كافي، "بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.

ثانياً: مذكرات و أطروحات

1. أحمد بن قطاف، "أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل لشهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2006-2007.
2. أمال بعيط، "برامج المرافقة المقاولاتية - واقع وأفاق-"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة 1، سنة 2016-2017.
3. بشري عائشة؛ عمر يوسف جميلة، "الحماية الملكية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015-2016.
4. بن شهرة محجوبة، "مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017.
5. بو البردعة نهلة، "الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص التنظيم الاقتصادي كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2011-2012.
6. بوعلام أحمد، "المقاولاتية والمشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018.

7. الجودي مُحمَّد علي، " نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحمَّد خيضر-بسكرة، 2014-2015.
8. ديدان صلاح الدين "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، ملحققة مغنية، السنة الجامعية 2015-2016.
9. لفقيير حمزة، "روح المقاول و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمُحمَّد بوقرة ، بومرداس، السنة 2016-2017.
10. مُحمَّد قوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، السنة الجامعية 2015-2016.
11. نادية دباح، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
- 12- نسبية سابق، "الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012-2013.
- ثالثا: **المجلات العلمية**
1. أيوب صكري
2. وأخرون، "واقع التعليم المقاولاتية في الجزائر-الإنجازات والطموحات-"، مجلة الاقتصاديات المال والأعمال ديسمبر 2017.

3. حسن رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، 2003.

4. زريق سوسن، بن حراث حياة، "المقاولات النسوية في الصناعات التقليدية عرض تجربة المغرب"، مجلة المالية والأسواق.

5. سبرينة مانع و فضيلة وبوطورة، "المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGE"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018.

6. غيدة فلة؛ غيدة فوزية، "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة خميس مليانة، العدد الثالث جوان 2018.

7. ناصر بوشارب، إلهام موساوي، "تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 3، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2015.

رابعا: الملتقيات:

1. بلول مجّد الصالح و آخرون، "دورالهيئات المرافقة والدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

2. خذري توفيق، حسن بن طاهر، "المقابلة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -المسارات والمحددات"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 05/06/2013 جامعة الوادي، الجزائر.

3. عز الدين عبد الرؤوف، يحي لخضر، مداخلة بعنوان "حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017.

4. قداري أحمد وآخرون، مداخلة بعنوان: "المرافقة المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية، جامعة أحمد زبانه، غليزان، أيام 25/24/23 أبريل 2017.

5. محمد قوجيل؛ محمد حافظ غابة، "المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18 و19 أبريل 2011.

6. منيرة سلامي "التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة" الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18-19 أبريل 2012.

خامسا: القوانين والمراسيم

1. المادة 01-02-03، المتضمن "إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونه الأساسي"، عدد 06، الصادرة بتاريخ 25/01/2004.

2. المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، المتعلق "بإعادة هيكلة المؤسسات الصادرة" في 07 أكتوبر 1980.

3. قانون رقم 01-88 عدد 2، المتضمن "القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية"، المؤرخ في 12/01/1988.

4. قانون رقم 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، عدد 16، المؤرخ في 14/04/1990.

5. قانون رقم 01-18 العدد 77، المتعلق "بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001.

6. قانون رقم 02-17، "المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ماضي في 10 يناير 2017، عدد 2 المؤرخة في 10 يناير 2017.

7. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996 والمتضمن "إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي المعدل والمتمم".
8. المواد 03، 04، "المتضمنة إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي"، الصادرة بتاريخ 2003/09/10، العدد 54.
9. المرسوم التنفيذي رقم 04-16، "المضمن إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغر وتحديد قانونه الأساسي"، المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004.
10. المادة 01، "المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة"، عدد 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/15.
11. المادة 04 من الباب الثاني، المرسوم التنفيذي رقم 94-188، "المتضمن القانون الأساسي"، العدد 44، بتاريخ 6 جويلية 1994.
12. المرسوم التنفيذي رقم 03-78، "المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وتحديد دورها"، العدد 13، المؤرخ في 25 فيفري 2003.
13. الجزائرية، المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، "الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها"، العدد 13، المؤرخ في 25 فيفري 2003.
14. المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 03-78، "المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات"، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003.
15. المرسوم الرئاسي رقم 04-134، "المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 أفريل 2004.

سادسا: مواقع الانترنت

1. [www. Balogspot. Com/ 2014/ 3/ blog-post_ 2316.hotmail](http://www.Balogspot.Com/2014/3/blog-post_2316.hotmail)

2. www.mdipi.gov.dz

3. <https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie>

4. www.ansej.org.dz

5. Pierre Verbeeren, AlteR&I, "**Guide pratique sur le micro-crédit: l'expérience du prêt solidaire**", Traduction de Dekryptos Graphicity, Septembre 2003, www.lamicrofinance.org

www.angem.dz .6

www.angem.dz .7

<http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi> .8

www.cnac.dz .9

www.cnac.dz .10

www.fgar.dz .11

سادسا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- Catherine léger-Jarniou "**Le grand livre de l'entrepreneuriat**" dunod, paris, année 2013.